Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح البلدان الأقل نمواً للعقد 2011–2020: النقاط البارزة للبرلمانات

مقدمة

في العام 2011، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً[1] برنامجَ عمل إسطنبول. وهو يهدف إلى خفض عدد البلدان الأقل نمواً إلى النصف عن طريق تيسير التنمية المستدامة والمنصفة. وسيتحقق ذلك من خلال بناء القدرات البشرية والإنتاجية للبلدان الأقل نمواً والتصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها.

وفي خلال العقد الذي انقضى منذ برنامج عمل إسطنبول، تقدمت البلدان الأقل نمواً كمجموعة وتطورت أكثر، رغم أن التقدم لم يكن سريعاً ولا ثابتاً (الملحق رقم 2). ويرجع ذلك إلى عدد من التحديات المعقدة مثل الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية والتقنية، وضعف المرونة الاقتصادية والبيئية، وسوء الإدارة، وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عوامل مثل الجغرافيا والسياق الاجتماعي–التاريخي والتوترات السياسية الإقليمية تعني أنها ترد تفاوتات كبيرة في التقدم الذي أحرزته البلدان ضمن هذه الفئة (الملحق رقم 3).

وفي أحدث استعراض ثلاثي السنوات للبلدان الأقل نمواً (شباط/فبراير 2021)،[2] استناداً إلى الدخل القومي الإجمالي، والدليل القياسي للأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي، استوفت ستة من البلدان الأقل نمواً عتبة الخروج من قائمة البلدان الأقل نمواً في جميع معايير الاستعراض الثلاثة، وأوصي برفع خمسة بلدان جديدة من قائمة البلدان الأقل نمواً[3]. وعلى النقيض من ذلك، لم يستوف نحو 50 في المئة من البلدان الأقل نمواً عتبة الخروج من قائمة البلدان الأقل نمواً وفقاً لأي معايير (الرسم 1)، ووردت اختلافات في مستويات الإنجاز في المعايير الثلاثة. وفي حين استوفى ما يقرب من 40 في المئة من البلدان الأقل نمواً عتبة الخروج من فئة البلدان الأقل نمواً وفقاً لمعيار الدخل القومي الإجمالي، فإن 26 في المئة منها فحسب هي التي استوفت ذلك من حيث مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي (الرسم 2).

[1] البلدان التي تواجه عقبات اجتماعية واقتصادية وبيئية غير عادية أمام التنمية (راجع الملحق رقم 1 للاطلاع على القائمة الحالية).

[2] تقوم لجنة السياسات الإنمائية، وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، كل ثلاث سنوات، باستعراض قائمة البلدان الأقل نمواً لتحديد البلدان التي سيوصى برفع اسمها من هذه الفئة.

[3] البلدان الخمسة هي: بنغلاديش، وكيريباس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيبال، وتوفالو. من المقرر بالفعل أن تخرج بوتان في العام 2023، في حين أنه من المقرر أن تخرج أنغولا، وساو تومي وبرينسيب، وجزر سليمان في العام 2024.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

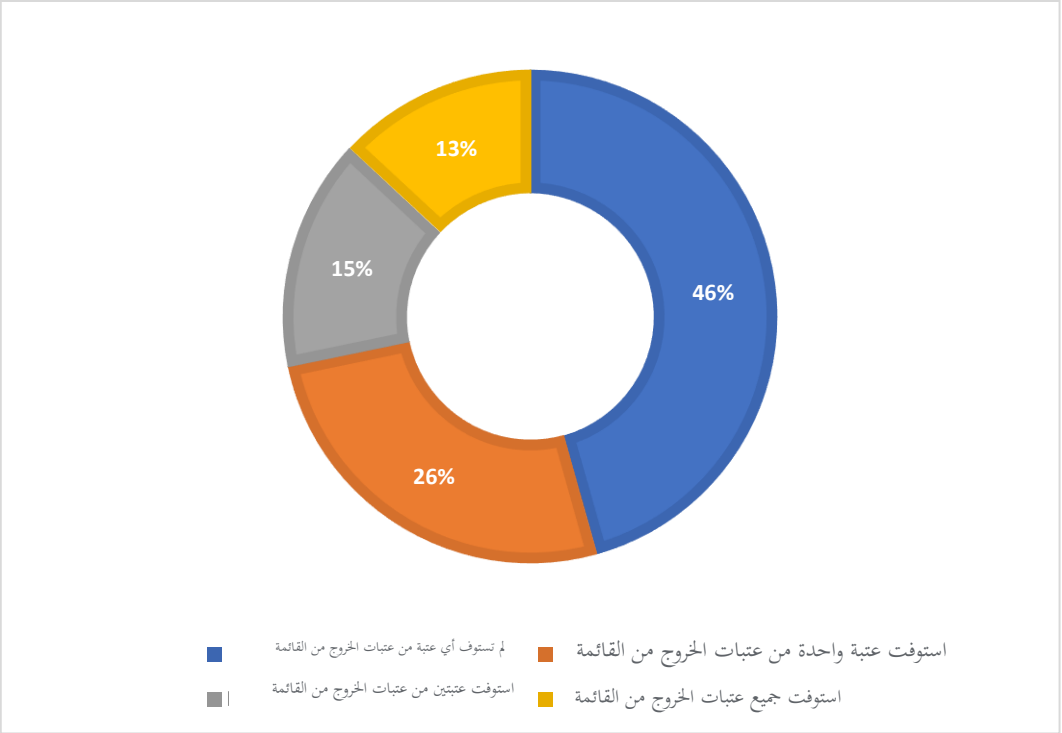

الرسم 1: نسبة البلدان الأقل نمواً التي استوفت عتبات الخروج من القائمة عبر معايير الاستعراض (1)

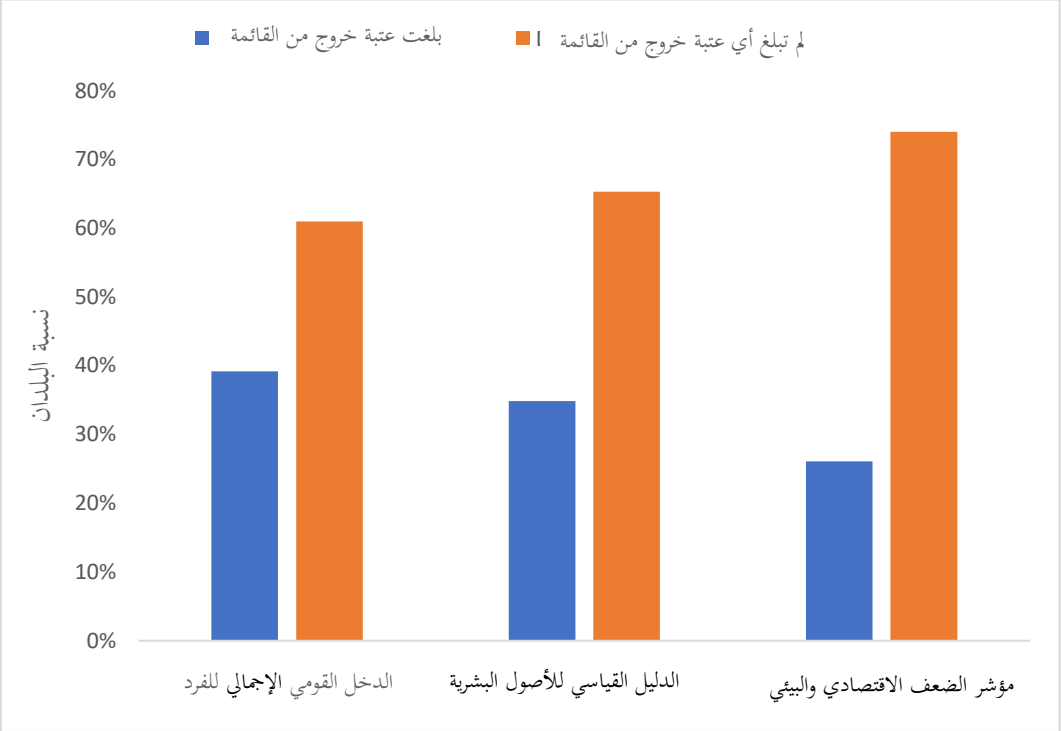

الرسم 2: نسبة البلدان الأقل نمواً التي استوفت عتبات الخروج من القائمة (1)

ولتعزيز التنمية في البلدان الأقل نمواً، حدد برنامج عمل إسطنبول ثمانية مجالات ذات أولوية للعمل من جانب البلدان الأقل نمواً وشركائها في التنمية، ووضع قائمة بالأهداف والغايات الواجب تحقيقها في كل مجال. ويقيّم هذا التقرير بإيجاز التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في المجالات الثلاثة ذات الأولوية لبرنامج عمل إسطنبول التي تتطابق بشكل وثيق مع المواضيع التي تهم الاتحاد البرلماني الدولي نفسه وهي: التنمية البشرية والاجتماعية، ولا سيما المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة؛ وتمويل التنمية؛ والحوكمة الرشيدة على جميع الأصعدة. ويستمد التقرير أساساً من قراءة تقارير الاستعراض الوطني[4] التي دُعيت حكومات البلدان الأقل نمواً إلى تقديمها إلى الأمم المتحدة في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد التقرير على بيانات البنك الدولي، والاستعراض الرسمي الذي يجري كل ثلاث سنوات للبلدان الأقل نمواً، وتقارير التنمية البشرية للفترة 1990-2021، وقاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (1-6).

تقييم التقدم المحرز والتحديات الماثلة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول

التنمية البشرية والاجتماعية من خلال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

وبعد أن أقر برنامج عمل إسطنبول بأن المرأة عامل تمكيني رئيسي للتنمية البشرية والاجتماعية، وضع أهدافاً واضحة لتحسين المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة بهدف ضمان تمتع المرأة بالحقوق والفرص نفسها التي يتمتع بها الرجل.

تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة في السنغال

في إطار الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتحسين مساهمتها في صنع القرار، اعتمدت ***السنغال*** *قانوناً بشأن التكافؤ في العام 2010 ساهم في تحقيق البلد رقماً قياسياً بلغ 44.24 في المئة من النساء البرلمانيات في الانتخابات البرلمانية للعام 2022.*

تبين القراءة الدقيقة لتقارير الاستعراض الوطني المقدمة إلى الأمم المتحدة أن البلدان الأقل نمواً اعتمدت ونفذت عدداً من الاستراتيجيات لزيادة فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والصحة والخدمات الأخرى، وتحسين مشاركتهن في سوق العمل، والحد من العنف القائم على الجندر، وتحسين إمكانية وصولهن إلى العدالة. وركزت هذه الاستراتيجيات على وضع وتعزيز سياسات وتشريعات مراعية للمنظور الجندري، مثل اعتماد سياسات للعمل الإيجابي. كما أدت إلى تطوير وتعزيز الآليات المؤسسية لإنفاذ التشريعات التمكينية وتنفيذ السياسات والبرامج. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى التي تم إقرارها ما يلي: بناء قدرة المرأة على تشجيعها على الترشح للمناصب السياسية والمشاركة في عمليات صنع القرار؛ واعتماد تدابير التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف المرأة؛ وإجراء بحوث جندرية محددة؛ وبيانات البحوث المصنفة بحسب الجندر؛ واعتماد وتنفيذ الموازنة المراعية للمنظور الجندري.

[4] قدم 28 بلداً تقارير الاستعراض الوطني في الفترة التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً (LDC5): أفغانستان، وبنغلاديش، وبنين، وبوتان، وبوركينا فاسو، وكمبوديا، وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغامبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليسوتو، وليبريا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، ونيبال، والسنغال، وسيراليون، وجنوب السودان، وجمهورية السودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتوفالو، وأوغندا، وزامبيا.

وقد أدى كل هذا إلى تحسن مطرد في التنمية البشرية للنساء والفتيات (الملحق رقم 4). وفي بعض الحالات، مثل مشاركة المرأة في القوة العاملة، يكون أداء البلدان الأقل نمواً أفضل من المتوسط العالمي (الملحق رقم 4). بيد أن النساء في البلدان الأقل نمواً يواجهن عموماً مزيداً من التمييز القائم على الجندر مقارنة ببقية العالم (الرسم 3).

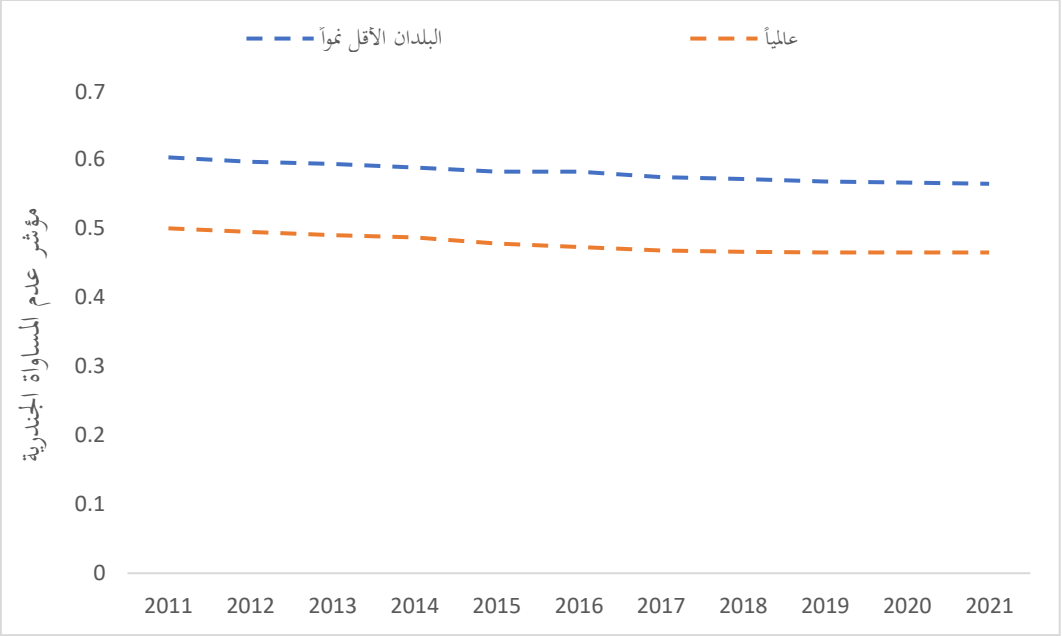

الرسم 3: المتوسط العالمي ومؤشر عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في البلدان الأقل نمواً (2011-2021) (4)

المصادر الرئيسية لتمويل التنمية والمسائل ذات الصلة

تشير تقارير الاستعراض الوطني المقدمة إلى الأمم المتحدة إلى أن المالية العامة توفر الجزء الأكبر من إجمالي التمويل الإنمائي، وتوفر المصادر الدولية نسبة كبيرة من هذا المبلغ. ولقلب الموازين نحو التمويل العام المحلي وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية، تبذل حكومات كثيرة من البلدان الأقل نمواً جهوداً لتحسين تحصيل واستخدام الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. ونتيجة لذلك، اعتمدت البلدان استراتيجيات لتوسيع قاعدتها الضريبية، والحد من تسرب الإيرادات، وتحديث الإدارة الضريبية، وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب واستخدامها. بيد أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات أسفر عن نتائج محدودة، بسبب تحديات مثل التهرب من دفع الضرائب أو تجنبها، وضعف الأطر التشريعية والثغرات الضريبية، والافتقار إلى آليات فعالة لإنفاذ القوانين القائمة، وعدم فعالية الحوافز الضريبية، وتوافر قطاع غير رسمي كبير وغير خاضع للضريبة في الغالب، والافتقار إلى القدرة على جمع الإيرادات المحلية واستخدامها بفعالية.

وقد تفاقمت المشكلة بسبب تأثير الأزمات المتكررة مثل الحرب في أوكرانيا، وجائحة كوفيد-19، مما يعكس اتجاه المكاسب المعتدلة التي تحققت (7 و8). بين العامين 2011 و2019، زادت نسبة موازنات البلدان الأقل نمواً الممولة من الضرائب المحلية بنقطتين مئويتين فقط، من حوالى 58 في المئة إلى 60 في المئة. ثم انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ عقد عند 51 في المئة في العام 2020 مع تفشي الجائحة (الرسم 4).

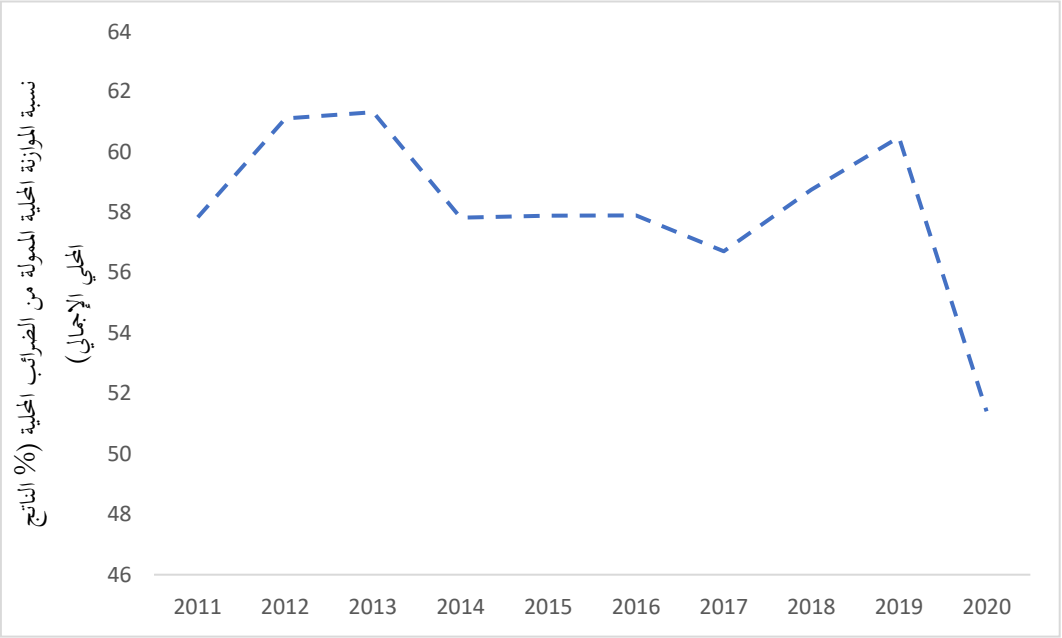

الرسم 4: نسبة الموازنة المحلية الممولة من الضرائب المحلية في البلدان الأقل نمواً (% الناتج المحلي الإجمالي) (2011-2021) (5)

حشد الموارد المحلية في توفالو

*في **توفالو**، في العام 2018، اقترحت الحكومة ضرائب جديدة على سلع "الحرام" (الكحول والتبغ والسلع التي تحتوي على نسبة عالية من السكر والدهون غير المشبعة). اعتباراً من العام 2021، تم تنفيذ الضرائب كوسيلة لزيادة الإيرادات المحلية للبلاد مع تقليل التكاليف المتعلقة بالصحة لاستهلاك هذه السلع.*

تشكل الإيرادات غير الضريبية (مثل رسوم الاستخدام، والعائدات، وما إلى ذلك) نسبة صغيرة من الدخل ولكنها كبيرة للبلدان الأقل نمواً. وتتعلق التحديات هنا بالافتقار إلى أدوات إيرادات مبتكرة، وضعف المؤسسات، وغياب الهياكل الأساسية المناسبة، وعدم فعالية العلاقات بين الحكومات المركزية ودون الوطنية، ومحدودية القدرة على تصميم وتنفيذ أدوات تحصيل الإيرادات المطلوبة.

حشد المساعدة الإنمائية الرسمية في زامبيا وغينيا

*بالإضافة إلى إشراك شركاء حكومة **زامبيا** التقليديين، نجحت في الحصول على 84.5 مليون دولار من المنح والقروض التساهلية من الصندوق الأخضر للمناخ لتنفيذ مشروعين متعلقين بتغير المناخ في قطاعي الزراعة والطاقة.*

*وفي **غينيا**، تمكنت الحكومة من الوفاء بمعايير تخفيف عبء الديون المنصوص عليها في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في العام 2012، مما مكن البلد من الحصول على تخفيض بمقدار ثلثي ديونه الخارجية، وتوسيع نطاق الوصول إلى مصادر تمويل جديدة.*

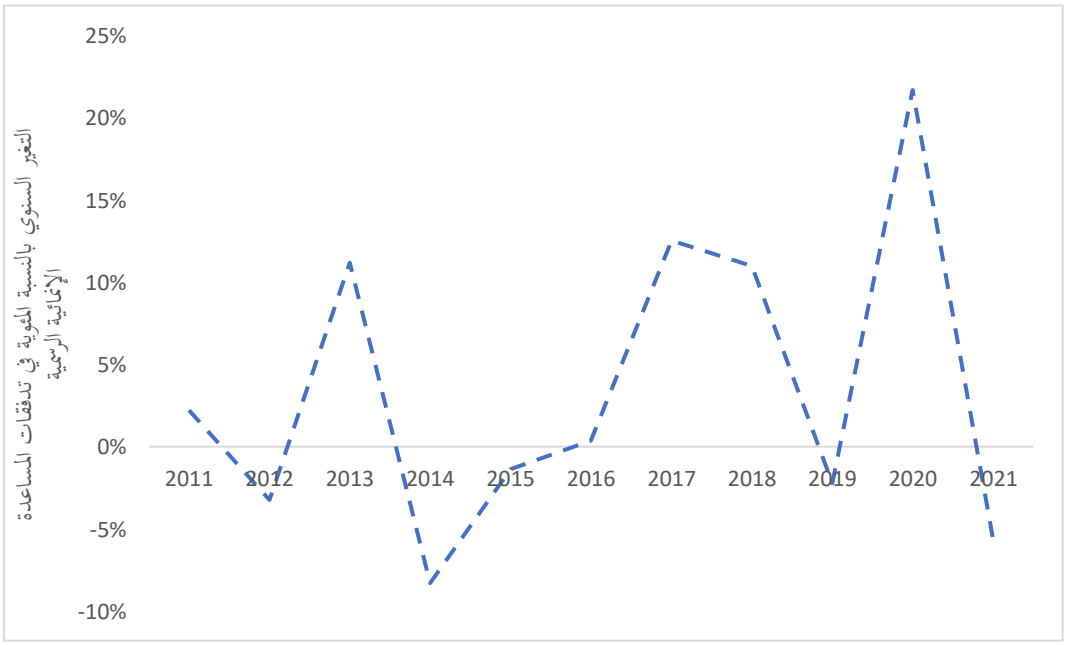

الرسم 5: التغير السنوي بالنسبة المئوية في إجمالي المعونة الثنائية لجميع القطاعات من المانحين الرسميين، الأسعار الحالية (بملايين الدولارات الأمريكية)، (2011-2021) (9)

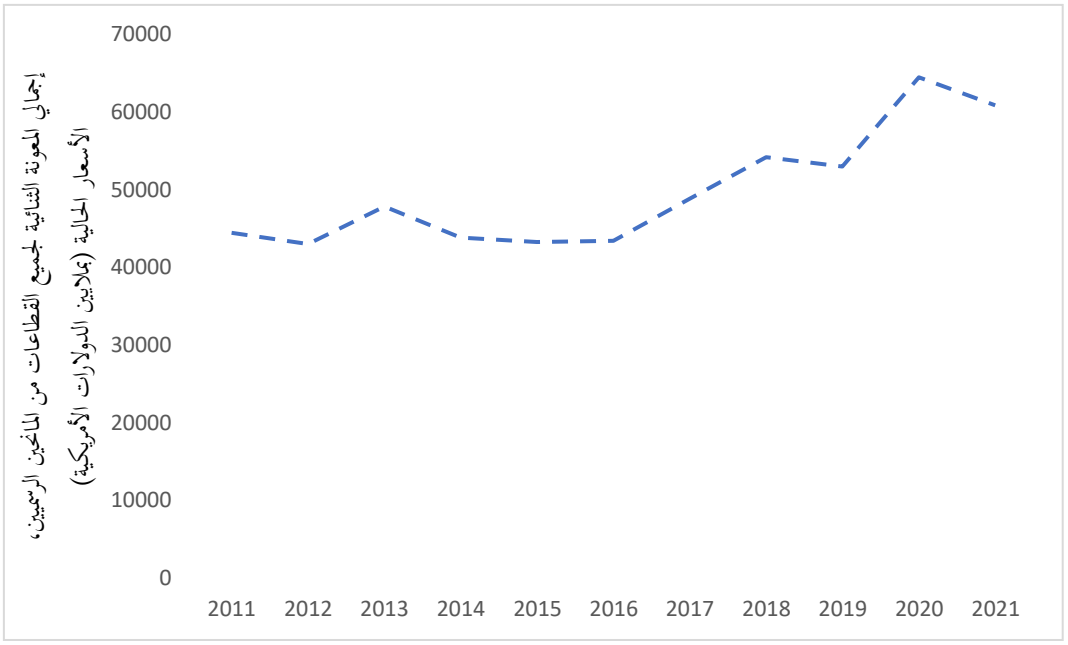

الرسم 6: إجمالي المعونة الثنائية لجميع القطاعات من المانحين الرسميين، الأسعار الحالية (بملايين الدولارات الأمريكية)، (2011-2021) (9)

تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية من الموارد الهامة، ومصدر الدخل الهام تاريخياً للبلدان الأقل نمواً. بيد أنه على الرغم من ارتفاع عدد المانحين وأنواعهم، لا يمكن التنبؤ بالمساعدة الإنمائية الرسمية (الرسم 5). وبالإضافة إلى ذلك، لم تزد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة بالقيمة الحقيقية، في العقد الأخير، وكان الاستثناء هو العام 2020 والفترة التي اقتربت من بداية جائحة كوفيد-19 (الرسم 6). واستجابة لذلك، يبحث العديد من البلدان الأقل نمواً عن مانحين ومصادر تمويل جديدة، بينما تواصل العمل مع شركائها الحاليين.

وتشمل التحديات الأخرى التي تواجه حشد المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها الفعال تجزئة المعونة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتفاع تكاليف المعاملات ويقلل من الكفاءة؛ وتخصيص المانحين للأموال، مما يقلل من قدرة الحكومات على تخصيص الأموال عبر قطاعاتها ذات الأولوية؛ وعدم تلقي الدعم المتعهد به؛ وعدم إمكانية التنبؤ بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. كما تغير نوع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً. ومع بلوغ عدد أكبر من البلدان الأقل نمواً مركز الدخل المتوسط، يتزايد تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية كقروض. وقد أسهم ذلك في تراكم الديون في بعض البلدان.

وفي الفترة بين العامين 2011 و2021، وعلى الرغم من الجهود العالمية والوطنية المبذولة لضمان القدرة على تحمل الديون، ازدادت أهمية رصيد الديون التي تحتفظ بها البلدان الأقل نمواً كمجموعة[5] (الرسم 7). ومع ذلك، وعلى غرار المؤشرات الأخرى، فإن إلقاء نظرة فاحصة على البيانات يكشف عن اختلافات بين البلدان في هذه الفئة. وتمكنت بنغلادش وبوتان وغينيا ونيبال من إدارة تخفيض في خدمة ديونها كنسبة من صادرات السلع والخدمات. غير أن إثيوبيا وأنغولا والجمهورية الإسلامية الموريتانية شهدت جميعها زيادة تفوق نسبة 10 في المئة (الملحق 5).

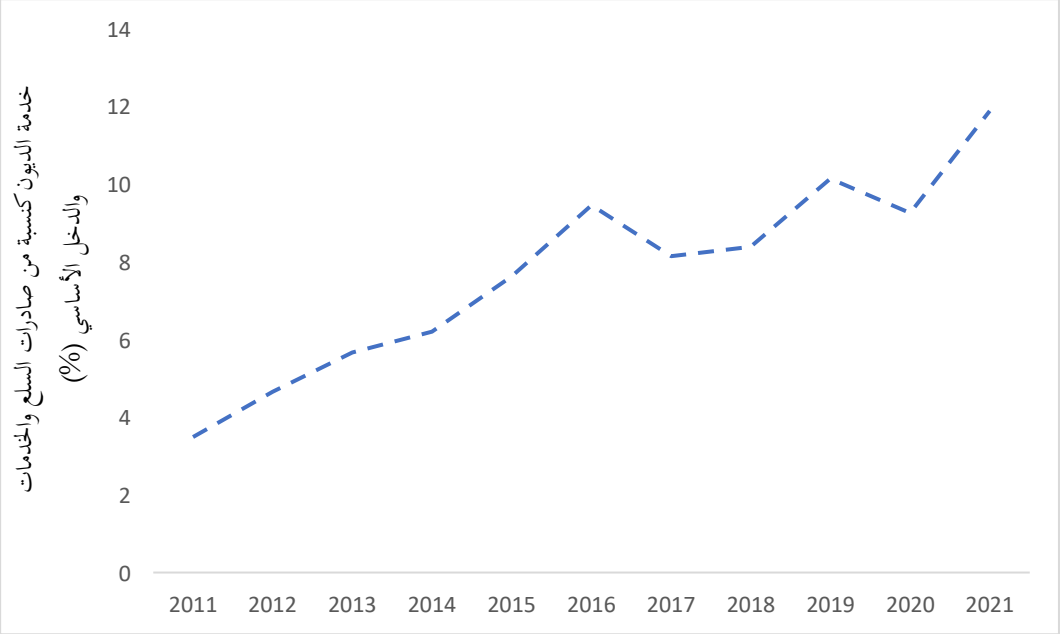

الرسم 7: خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأساسي (%)، (2011-2021) (3)

[5] بين العامين 2011 و2021، تضاعفت خدمة الديون كنسبة من السلع والخدمات في البلدان الأقل نمواً بأكثر من ثلاثة أضعاف من 3.5٪ إلى 11.9٪ (3).

حشد الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية في بنغلادش وليبريا

*لجذب الاستثمارات الأجنبية في **بنغلادش**، نظمت الحكومة عروضاً متنقلة، وقمم، وأنشطة ترويجية أخرى لدعم القطاعات ذات الأولوية في سياستها الصناعية للعام 2016، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 68 في المئة بين العامين 2017 و2018.*

*وفي **ليبريا**، وضع المصرف المركزي قاعدة تقضي بتحويل 25 في المئة من التحويلات إلى الدولار الليبري كوسيلة لزيادة سيولة النقد الأجنبي.*

ومن مصادر الدخل الأخرى غير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نمواً الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية. وتشكل التحويلات المالية من المهاجرين نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي ولكنها كبيرة بالنسبة إلى حكومات كثيرة من البلدان الأقل نمواً تسعى إلى تحفيزها عن طريق خفض تكلفة إرسال الأموال من الخارج. وقد أسفر ذلك عن بعض النجاح؛ وقد ازداد حجم التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بإطراد على مدى العقد الماضي. وقد حققت بعض البلدان نجاحاً أكبر من غيرها (الرسم 8). فعلى سبيل المثال، في حين شهدت كل من غامبيا وهايتي زيادة تفوق نسبة 10 في المئة في حجم تحويلاتهما المالية، كانت توفالو وليبريا في الطرف الآخر من الجدول مع انخفاض مماثل في حجم تحويلاتهما المالية (الملحق رقم 6).

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً منخفضة، لا سيما عند مقارنتها بالمتوسط العالمي. ولتصحيح ذلك، تبذل البلدان الأقل نمواً جهوداً لاجتذاب المستثمرين والاحتفاظ بهم، بما في ذلك عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين المحتملين، وتوقيع اتفاقات لتشجيع الاستثمار وحمايته، وتخفيف القواعد الإدارية، وتخفيض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. وقد أسفر ذلك عن نتائج غير متكافئة. وفي جميع البلدان الأقل نمواً كمجموعة، تضاعفت تقريباً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين العامين 2011 و2015، حيث ارتفعت من 20 مليار دولار إلى 38 مليار دولار. بيد أنه حدث انخفاض حاد في النصف الثاني من العقد (الرسم 9). وبالإضافة إلى ذلك، ترد اختلافات بين البلدان الأقل نمواً. فعلى سبيل المثال، تعني الاختلافات في إدراك المخاطر أنه في حين تمكنت بلدان مثل إثيوبيا وبنغلادش وكمبوديا من زيادة تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة بين العامين 2011 و2020، شهدت بلدان أخرى مثل جمهورية السودان، وموزمبيق انخفاضاً كبيراً (الملحق رقم 7).

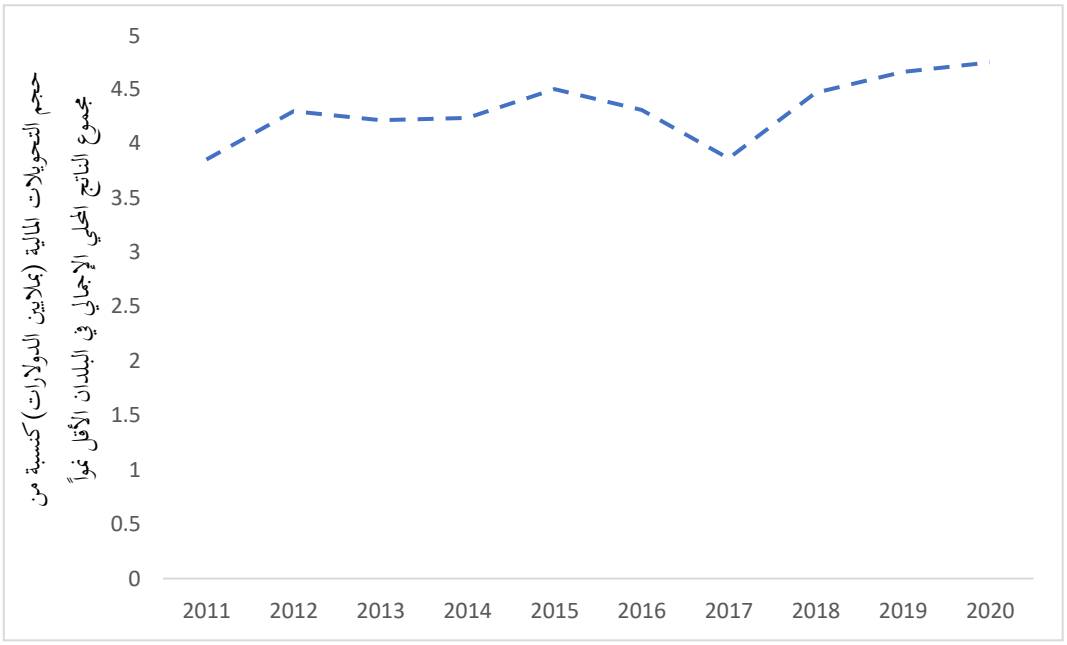

الرسم 8: حجم التحويلات المالية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً (%)، (2011–2020) (5)

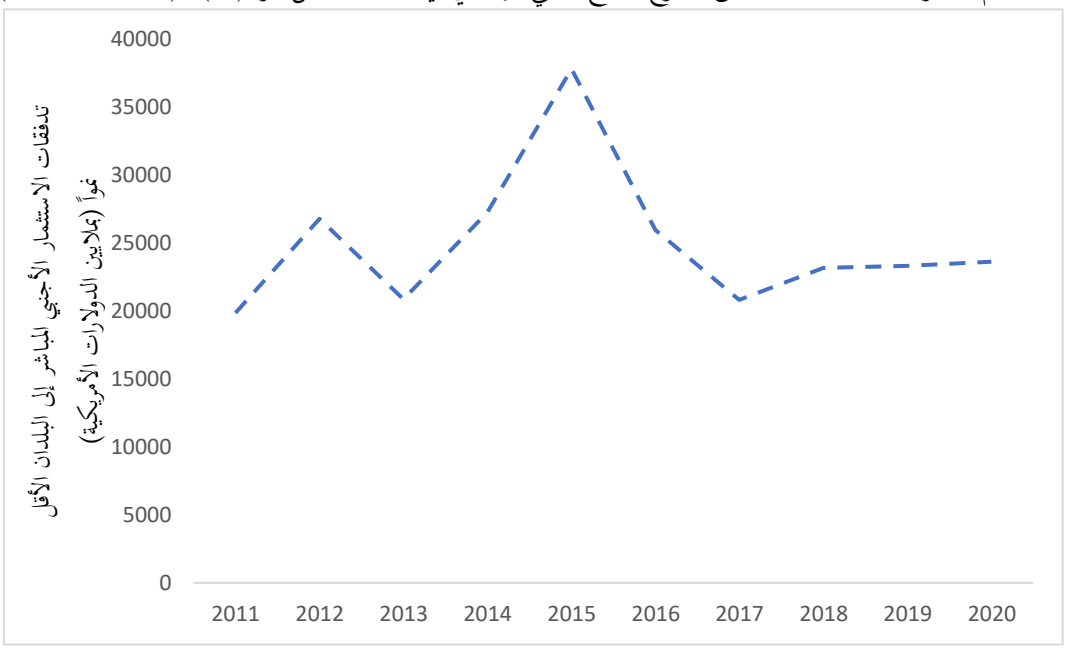

الرسم 9: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً (بملايين الدولارات الأمريكية)، (2011–2020) (5)

الحوكمة الرشيدة أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً، وهو مجال رئيسي آخر من مجالات أولويات الاتحاد البرلماني الدولي. ولتعزيز الحوكمة على جميع المستويات، ركزت العديد من البلدان الأقل نمواً على اعتماد استراتيجيات وتنفيذها للحد من الفساد، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز المساءلة في القطاع العام. كما وَضعت الأطر السياساتية والقانونية الأساسية لدعم هذه الاستراتيجيات.

الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات

*في **بوركينا فاسو**، وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين الوصول إلى العدالة، أنشئت محاكم جديدة، وقدمت مساعدة قانونية إضافية للفئات الضعيفة.*

*وفي **جنوب السودان**، أدت مشاركة المرأة في مفاوضات السلام إلى إدراج تدابير العمل الإيجابي في الاتفاق الذي أعيد تنشيطه بشأن حل النزاع في جنوب السودان.*

كانت النتائج مختلطة. فعلى سبيل المثال، في حين ازدادت مكافحة الفساد[6] في البلدان الأقل نمواً، تدهورت فعالية الحكومة[7] في الفترة بين العامين 2011 و2020 (الرسم 10) لجزء كبير من العقد (الرسم 11). من ناحية أخرى، أظهر إبداء الرأي والمساءلة[8] في البداية اتجاهاً تصاعدياً قبل الركود، والبدء في الانخفاض في العام 2017 (الرسم 12).

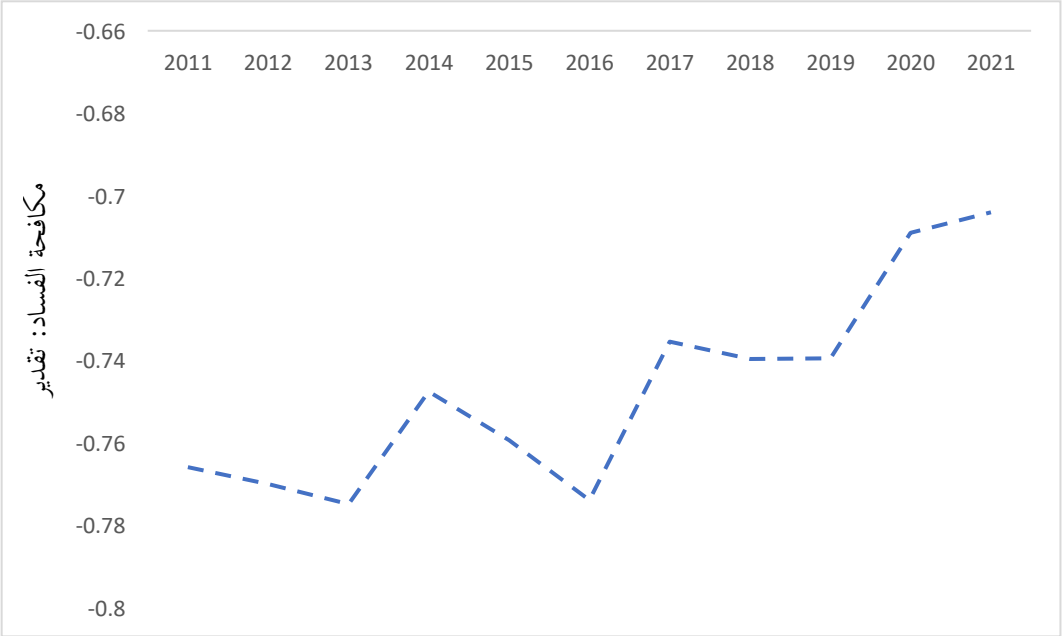

الرسم 10: مكافحة الفساد في البلدان الأقل نمواً، (2011-2021) (6)

[6] مكافحة الفساد: إدراك مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الفساد الضئيل والواسع النطاق، وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة. (7)

[7] فعالية الحكومة: إدراك نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. (7)

[8] إبداء الرأي والمساءلة: تصور مدى قدرة مواطني البلد على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات وحرية وسائل الإعلام. (7)

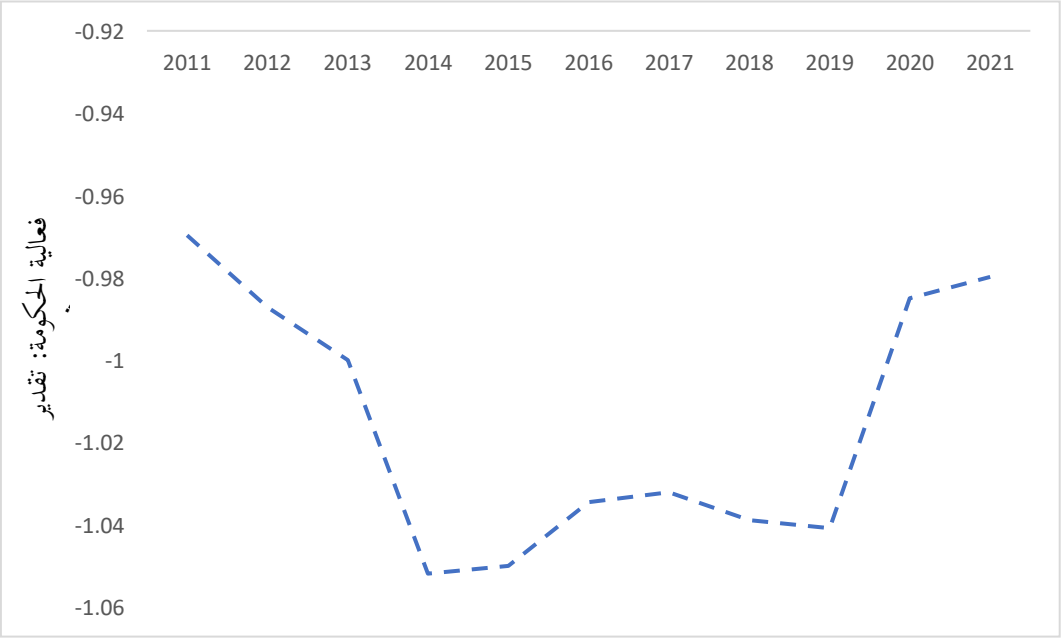

الرسم 11: فعالية الحكومة في البلدان الأقل نمواً، (2011-2021) (6)

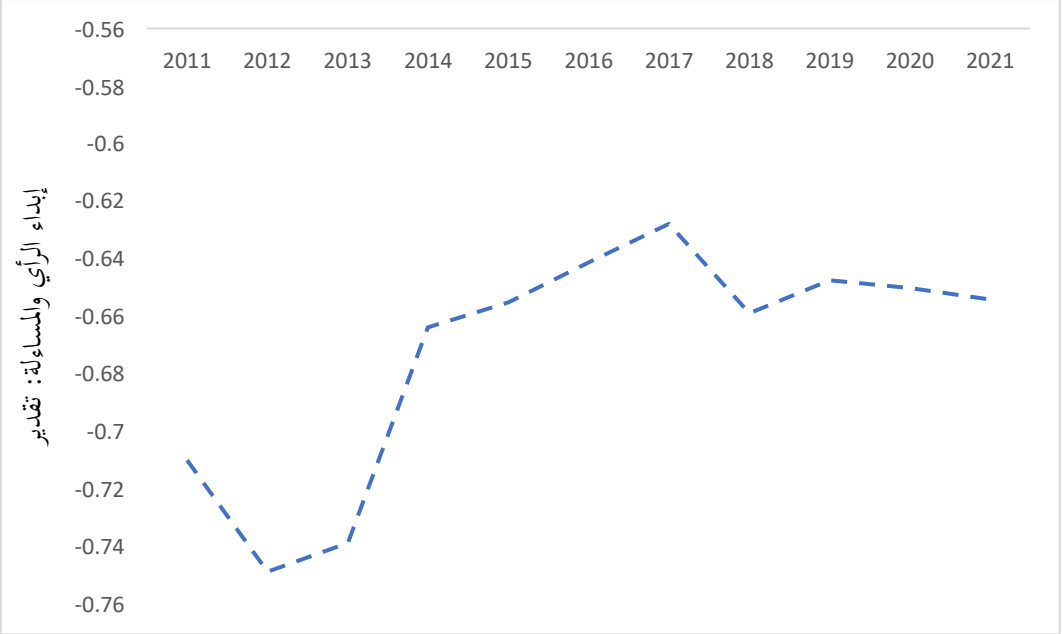

الرسم 12: إبداء الرأي والمساءلة في البلدان الأقل نمواً، (2011-2021) (6)

وترد أيضاً تفاوتات بين البلدان الأقل نمواً. بين العامين 2011 و2021، على سبيل المثال، قطعت بلدان مثل أنغولا، وبوتان، وتيمور-ليشتي، وتوفالو، خطوات كبيرة في مكافحة الفساد، بينما تفاقم الوضع بشكل كبير في إريتريا وجنوب السودان. وبالمثل، تحسنت فعالية الحكومة تحسناً كبيراً في كيريباس وتوغو، ولكنها تدهورت في الجمهورية اليمنية، وجنوب السودان (الملحق رقم 8).

ويمكن أن يكون أحد أسباب هذه الصورة المختلطة هو عدم إيلاء الاهتمام لتعزيز قدرة البرلمانات وإمكانيتها في ممارسة أدوارها التشريعية والمتعلقة بالموازنة والرقابة بفعالية. وعلى الرغم من أن برنامج عمل إسطنبول أقر بأهمية دور البرلمانات في التنفيذ ودعا إلى بذل جهود لتعزيز قدرتها على الوفاء بولايتها الدستورية، يرد غياب شبه تام لأي ذكر للبرلمانات أو أعضاء البرلمان في تقارير الاستعراض الوطني المقدمة إلى الأمم المتحدة. وهذه إشارة مثيرة للقلق إلى أنه لا يزال يتعين على حكومات البلدان الأقل نمواً أن تشارك برلماناتها مشاركة كاملة في تنفيذ الالتزامات الإنمائية مثل برنامج عمل إسطنبول.

وثمة سبب آخر لضعف أداء الحوكمة في كثير من البلدان الأقل نمواً وهو انعدام الاستقرار السياسي، الذي كثيراً ما يرتبط بالنزاعات وغيرها من أشكال العنف. إنّ اثنان وعشرون من أصل 37 بلداً المدرجة في قائمة البنك الدولي للعام 2023 للحالات الهشة والمتأثرة بالنزاعات هي من البلدان الأقل نمواً (10)؛ وعلاوة على ذلك، تدهور الاستقرار السياسي في جميع أنحاء البلدان الأقل نمواً كمجموعة بين العامين 2011 و2021 (الرسم 13). تميل النزاعات والهشاشة إلى زيادة الفساد، وإضعاف المؤسسات، وتقليل فعالية الحكومة، وتقويض سيادة القانون، وفي النهاية تؤدي إلى انهيار العقد الاجتماعي (11-14).

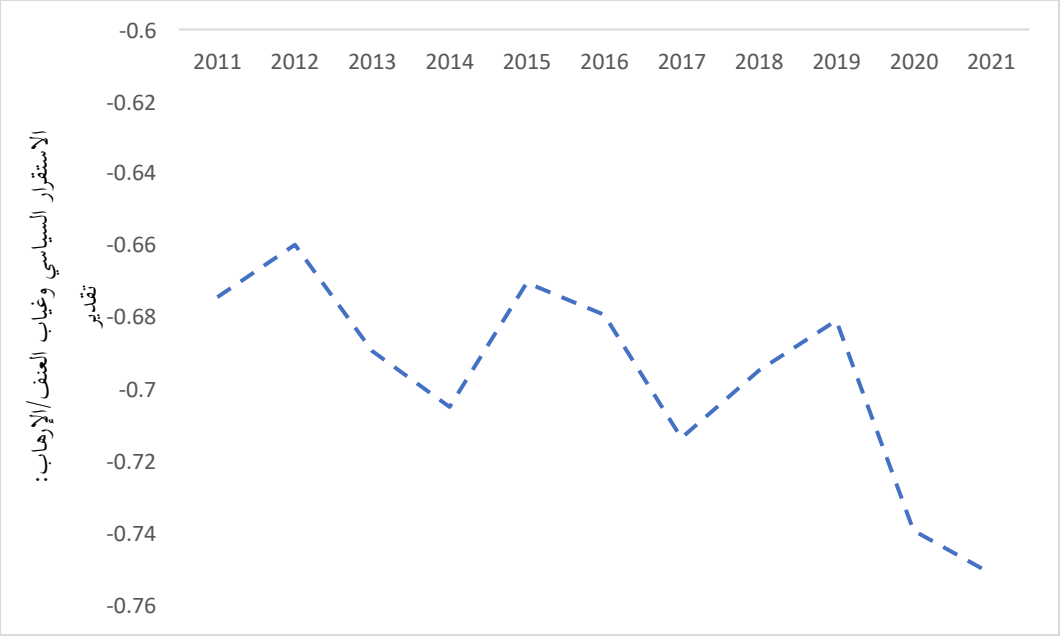

الرسم 13: الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب في البلدان الأقل نمواً، (2011-2021) (6)

الاستنتاجات

يهدف إعلان وبرنامج عمل اسطنبول للعام 2011 إلى خفض عدد البلدان الأقل نمواً إلى النصف. بعد أكثر من عقد، لم يتم تحقيق هذا الهدف، وقد أدت أزمات مثل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إلى زيادة توسيع فجوة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

وفي ما يتعلق بمجالات السياسات المحددة التي أبرزتها هذه الوثيقة – المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمويل التنمية والحوكمة – تظهر الاستعراضات الوطنية صورة مختلطة للإنجازات والنكسات في كل بلد من البلدان الأقل نمواً وفي المجموعة ككل. وهذا يذكرنا بثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، تتشكل التنمية من خلال تفاعل معقد بين العوامل العالمية والمحلية ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات الإنمائية.

وثانياً، ينبغي أن تكون المرونة عنصراً أساسياً في جميع الاستراتيجيات الإنمائية حتى تتمكن البلدان الأقل نمواً من التصدي بفعالية للتحديات الجديدة والناشئة.

وثالثاً، بالنظر إلى خصوصيات كل سياق قُطري، فإن أي خطة جديدة للبلدان الأقل نمواً ينبغي أن تملكها بالكامل جميع الجهات الفاعلة الوطنية، بما فيها البرلمانات.

وللمضي قدماً، سيتعين على برلمانات البلدان الأقل نمواً أن تشارك بنشاط أكبر في تنفيذ برنامج عمل الدوحة الجديد. سيتطلب ذلك، من بين أمور أخرى، تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري)، وزيادة الاستثمار في القدرات التشريعية للبرلمانات، وتوسيع سلطتها الرقابية.

المراجع

1. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بيانات البلدان الأقل نمواً – مجموعة بيانات الاستعراض الرسمي الثلاثي السنوات (2000–2021) (مستخرجة في 17 كانون الثاني/يناير 2023): www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-data-retrieval.html

2. الأمم المتحدة، تقارير الاستعراض الوطني للمؤتمر الخامس للبلدان الأقل نمواً (مستخرجة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021): www.un.org/ldc5/content/ldc5-national-review-reports

3. البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية)، البيانات المفتوحة للبنك الدولي (مستخرجة في 17 كانون الثاني/يناير 2023): data.worldbank.org

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، عمليات تنزيل البيانات (مستخرجة في 17 كانون الثاني/يناير 2023): https://hdr.undp.org/data-center/documentation-and-downloads

5. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، منصة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية (مستخرجة في 17 كانون الثاني/يناير 2023): https://unstats.un.org/sdgs/dataportal

6. البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية)، مؤشرات الحكم على مستوى العالم (مستخرجة في 17 كانون الثاني/يناير 2023): databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

7. مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً لدى الأمم المتحدة، البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، *حالة البلدان الأقل نمواً في العام 2021. إعادة البناء على نحو أفضل استجابة لكوفيد-19* . (نيويورك، 2021؛ مستخرجة في 08 كانون الأول/ديسمبر 2021): www.un.org/ldc5/stateLDC_2021

8. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، موجز سياسات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة رقم 137: ضمان التقدم في أهداف التنمية المستدامة في خضم الأزمات المتكررة. (نيويورك، 2022؛ مستخرجة في 17 كانون الثاني/يناير 2023): https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-desa-policy-brief-no-137- ensuring-sdg-progress-amid-recurrent-crises/

9. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بحث إرشادي لإحصاءات التنمية الدولية مستخرجة في (17 كانون الثاني/يناير 2023): https://stats.oecd.org/qwids/

10. مجموعة البنك الدولي، تصنيف الحالات الهشة والمتأثرة بالنزاعات (17 كانون الثاني/يناير 2023): https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/harmonized-list-of-fragile-situations

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *المجتمعات المشاركة والدول المستجيبة: العقد الاجتماعي في حالات النزاع والهشاشة*. (نيويورك، 2016؛ مستخرجة في 08 كانون الأول/ديسمبر 2021):
www.undp.org/publications/social-contract-situations-conflict-and-fragility

12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعده: برنامج عالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعدالة والأمن 2008 – 2011* (نيويورك، 2007؛ مستخرجة في 08 كانون الأول/ديسمبر 2021): reliefweb.int/report/world/strengthening-rule-law-conflict-and-post-conflict-situations-global-undp-programme

13. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، " تقديم الخدمات في الحالات الهشة: المفاهيم والنتائج والدروس الرئيسية"، *صحيفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التنمية* (17 نيسان/أبريل 2009، 9(3))، 7-60

14. ج.س. أندفيغ، *"الفساد والنزاعات المسلحة: بعض التقلبات في خلطة الحوكمة"، أوراق عمل المعهد النرويجي للشؤون الخارجية NUPI، ورقة نقاش رقم 3-2008* (أوسلو: *عمل المعهد النرويجي للشؤون الخارجية NUPI*، 2007؛ مستخرجة في 08 كانون الأول/ديسمبر 2021): gsdrc.org/document-library/corruption-and-armed-conflicts-some-stirring-around-in-the-governance- soup

الملحق رقم 1: قائمة البلدان الأقل نمواً

البلد	المنطقة[9]
أفغانستان	جنوب آسيا
أنغولا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
بنغلادش	جنوب آسيا
بنين	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
بوتان	جنوب آسيا
بوركينا فاسو	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
بوروندي	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
كمبوديا	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
جمهورية إفريقيا الوسطى	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
تشاد	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
جمهورية الكونغو الديمقراطية	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
جمهورية جيبوتي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
إريتريا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
إثيوبيا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
غامبيا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
غينيا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
غينيا-بيساو	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
هايتي	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
كيريباس	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
جمهورية لاو الديمقراطية	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
ليسوتو	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
ليبيريا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
مدغشقر	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
مالاوي	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
مالي	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

[9] مناطق البنك الدولي

البلد	المنطقة[9]
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
موزمبيق	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
ميانمار	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
نيبال	جنوب آسيا
النيجر	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
رواندا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
ساو تومي وبرينسيب	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
السنغال	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
سييراليون	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
جزر سليمان	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
جمهورية الصومال الفيدرالية	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
جنوب السودان	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
جمهورية السودان	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
تيمور-ليشتي	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
توغو	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
توفالو	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
أوغندا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
جمهورية تنزانيا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
الجمهورية اليمنية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
زامبيا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الملحق رقم 2: مؤشرات إنمائية مختارة (3)

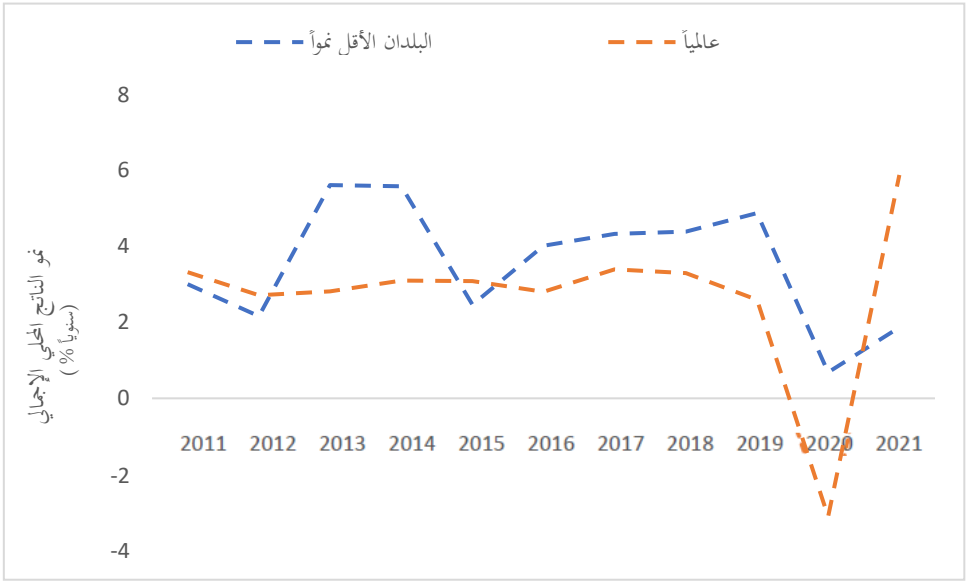

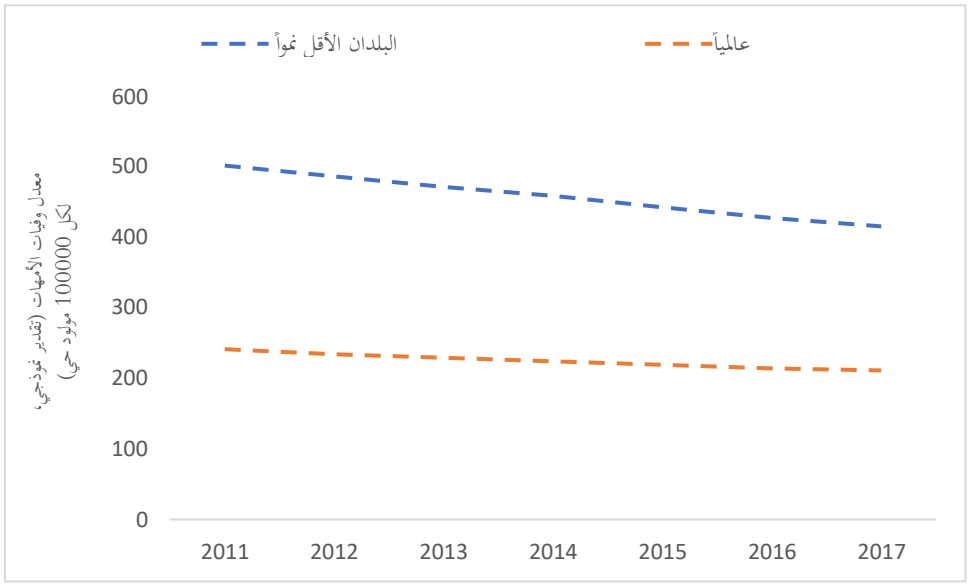

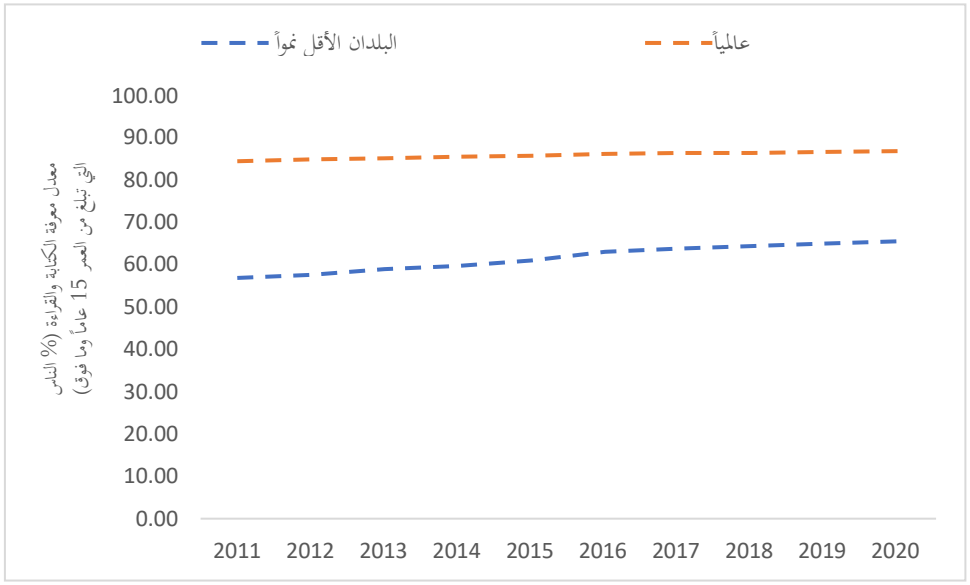

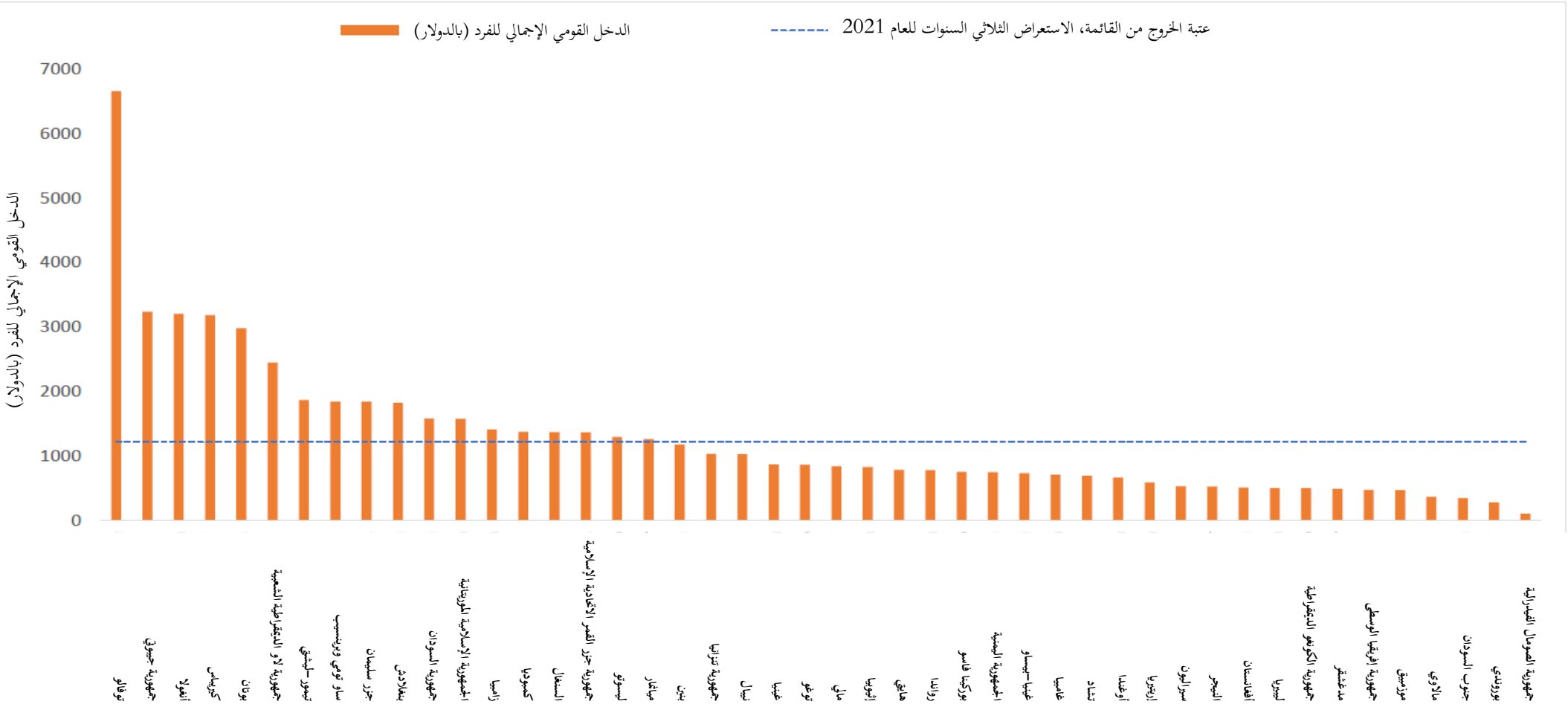
الدخل القومي الإجمالي للفرد (بالدولار)
عتبة الخروج من القائمة، الاستعراض الثلاثي السنوات للعام 2021
الدخل القومي الإجمالي للفرد (بالدولار)
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
جمهورية الصومال الفيدرالية
بوروندي
جنوب السودان
ملاوي
موزمبيق
جمهورية أفريقيا الوسطى
مدغشقر
جمهورية الكونغو الديمقراطية
ليبيريا
أفغانستان
النيجر
سيراليون
إريتيريا
أوغندا
تشاد
غامبيا
غينيا-بيساو
الجمهورية اليمنية
بوركينا فاسو
رواندا
هايتي
إثيوبيا
مالي
توغو
غينيا
نيبال
جمهورية تنزانيا
بنين
ميانمار
ليسوتو
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية
السنغال
كمبوديا
زامبيا
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
جمهورية السودان
بنغلادش
جزر سليمان
ساو تومي وبرينسيب
تيمور-ليشتي
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
بوتان
كيريباس
أنغولا
جمهورية جيبوتي
توفالو

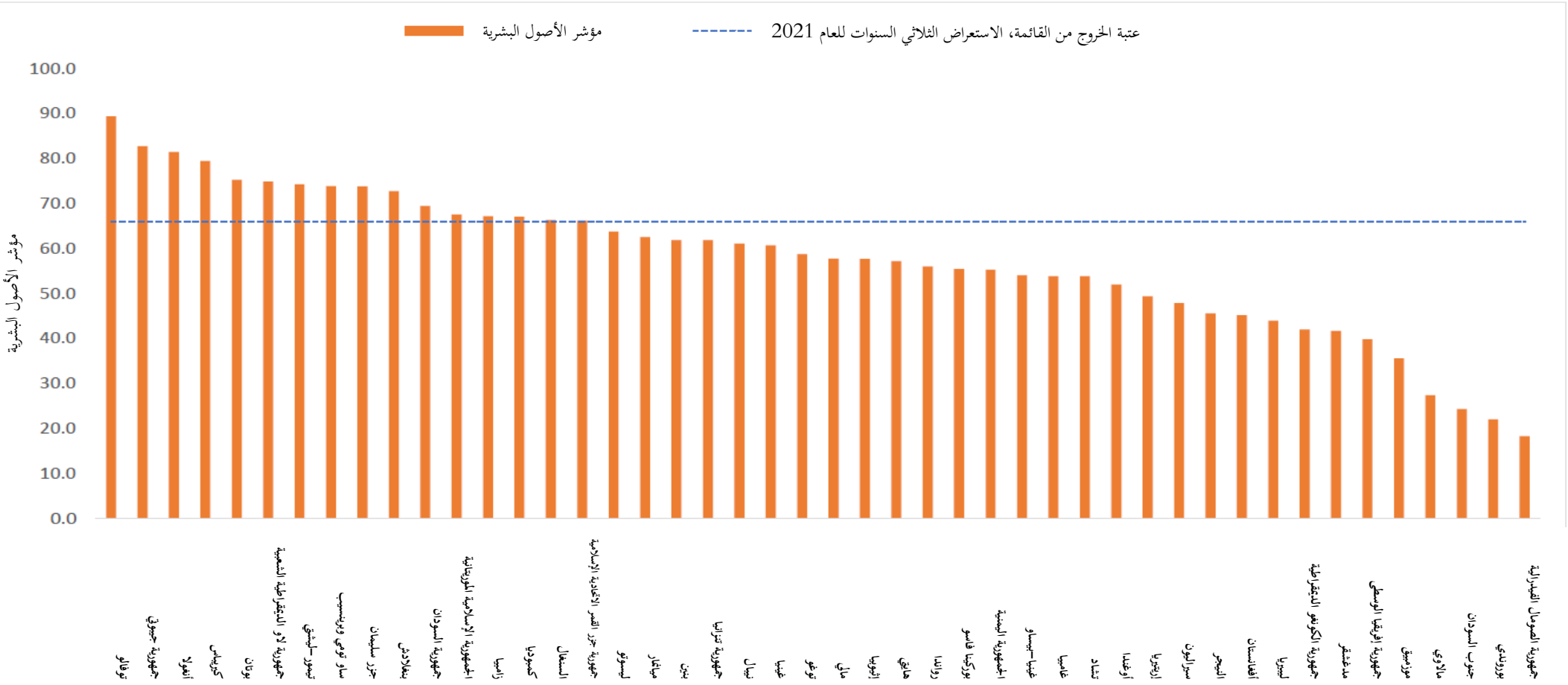
مؤشر الأصول البشرية
عتبة الخروج من القائمة، الاستعراض الثلاثي السنوات للعام 2021
مؤشر الأصول البشرية
100.0
90.0
80.0
70.0
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
توفالو
جمهورية جيبوتي
أنغولا
كريباس
بوتان
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
تيمور-ليشتي
ساو تومي وبرينسيب
جزر سليمان
بنغلادش
جمهورية السودان
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
زامبيا
كمبوديا
السنغال
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية
ليسوتو
ميانمار
بنين
جمهورية تنزانيا
نيبال
غينيا
توغو
مالي
إثيوبيا
هايتي
رواندا
بوركينا فاسو
الجمهورية اليمنية
غينيا-بيساو
غامبيا
تشاد
أوغندا
إريتريا
سيراليون
النيجر
أفغانستان
ليبيريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
مدغشقر
جمهورية أفريقيا الوسطى
موزمبيق
ملاوي
جنوب السودان
بوروندي
جمهورية الصومال الفيدرالية

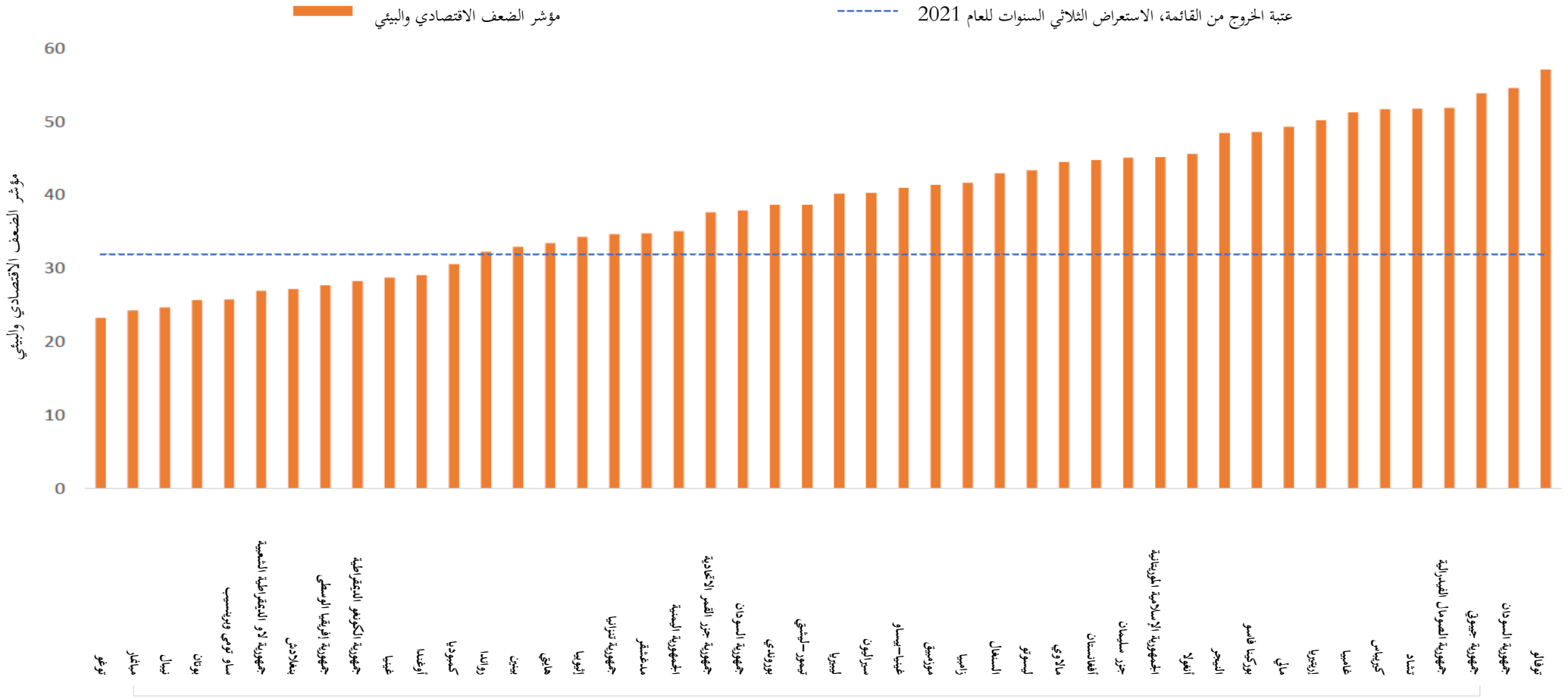
مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي
عتبة الخروج من القائمة، الاستعراض الثلاثي السنوات للعام 2021
مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي
60
50
40
30
20
10
0
توفالو
جمهورية السودان
جمهورية جيبوتي
جمهورية الصومال الفيدرالية
تشاد
كريباس
غامبيا
إريتريا
مالي
بوركينا فاسو
النيجر
أنغولا
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
جزر سليمان
أفغانستان
السنغال
ملاوي
ليسوتو
موزمبيق
زامبيا
غينيا-بيساو
سيراليون
ليبيريا
تيمور-ليشتي
بوروندي
جمهورية السودان
جمهورية جزر القمر الاتحادية
الجمهورية اليمنية
مدغشقر
جمهورية تنزانيا
إثيوبيا
هايتي
بينين
رواندا
أوغندا
كمبوديا
غينيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية إفريقيا الوسطى
بنغلاديش
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ساو تومي وبرينسيب
بوتان
نيبال
مياتمار
توغو

الملحق رقم 4: الاتجاهات في مؤشرات مختارة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) (3)

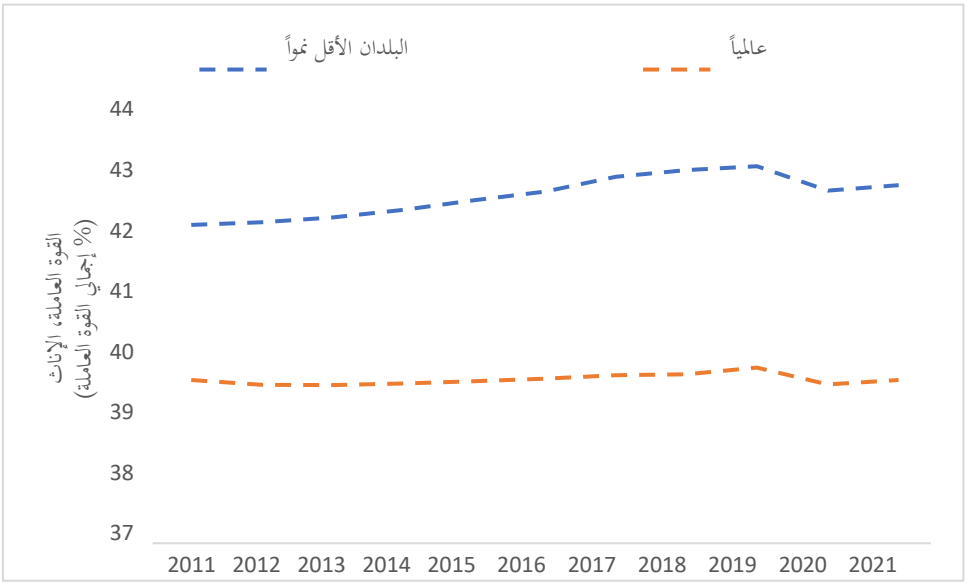

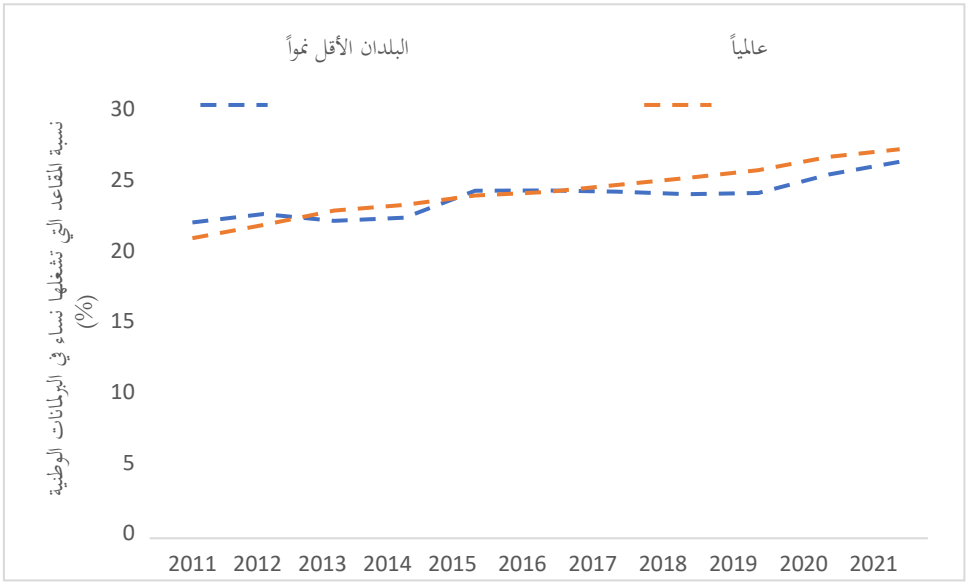

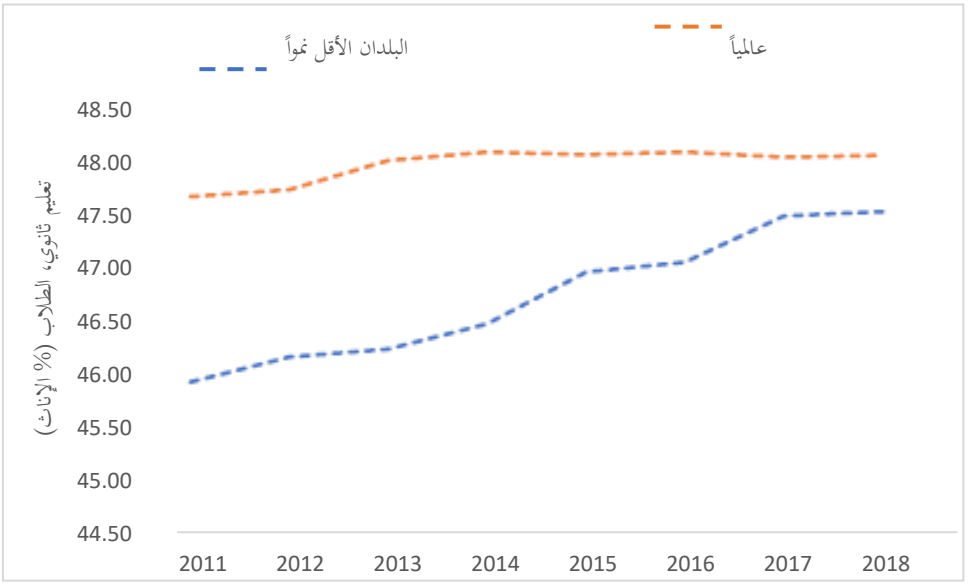

الملحق رقم 5: التغيرات في خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات، 2011 – 2019 (5)[10]

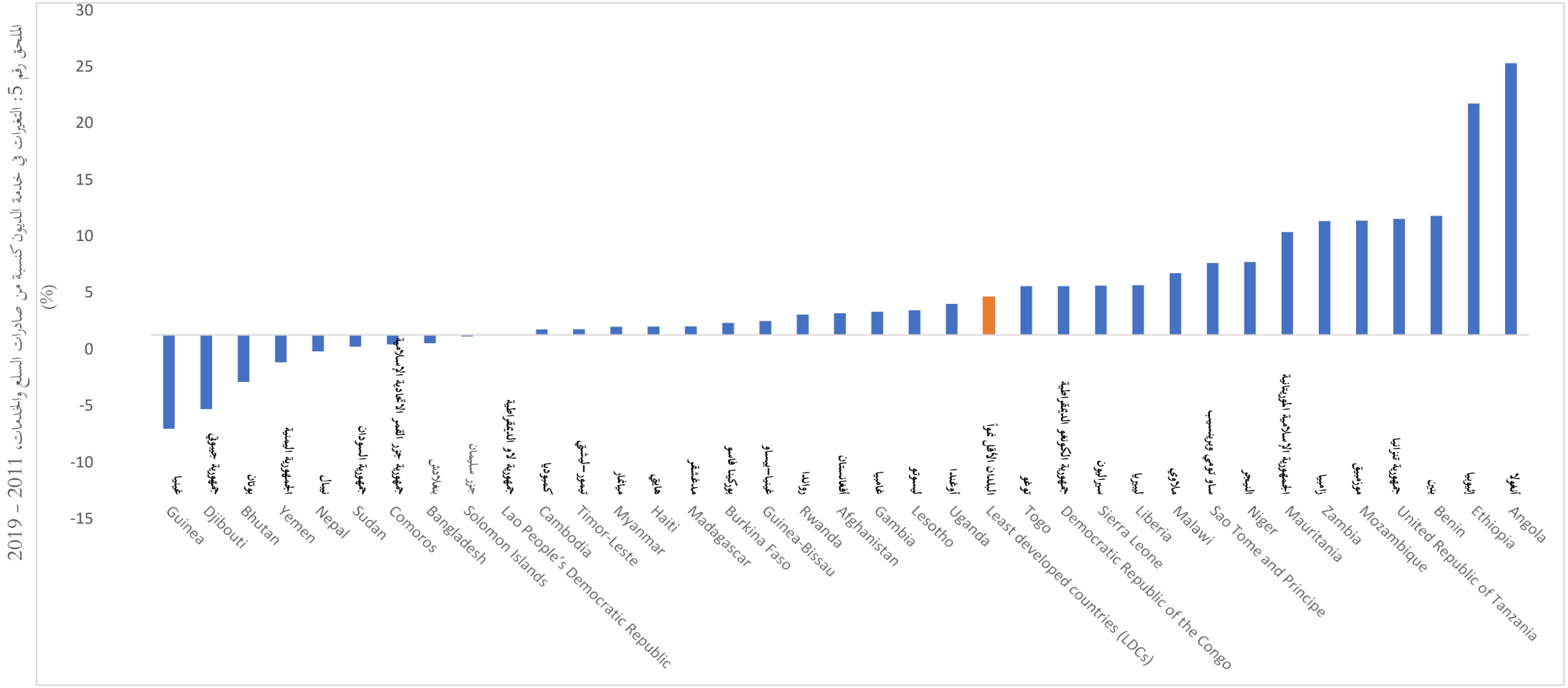

[10] بيانات غير متوفرة أو غير كاملة لبوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وإريتريا، وكيريباتي، ومالي، والسنغال، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجنوب السودان، وتوفالو.

الملحق رقم 6: التغيرات في حجم التحويلات المالية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، 2011 – 2020 (5)[11]

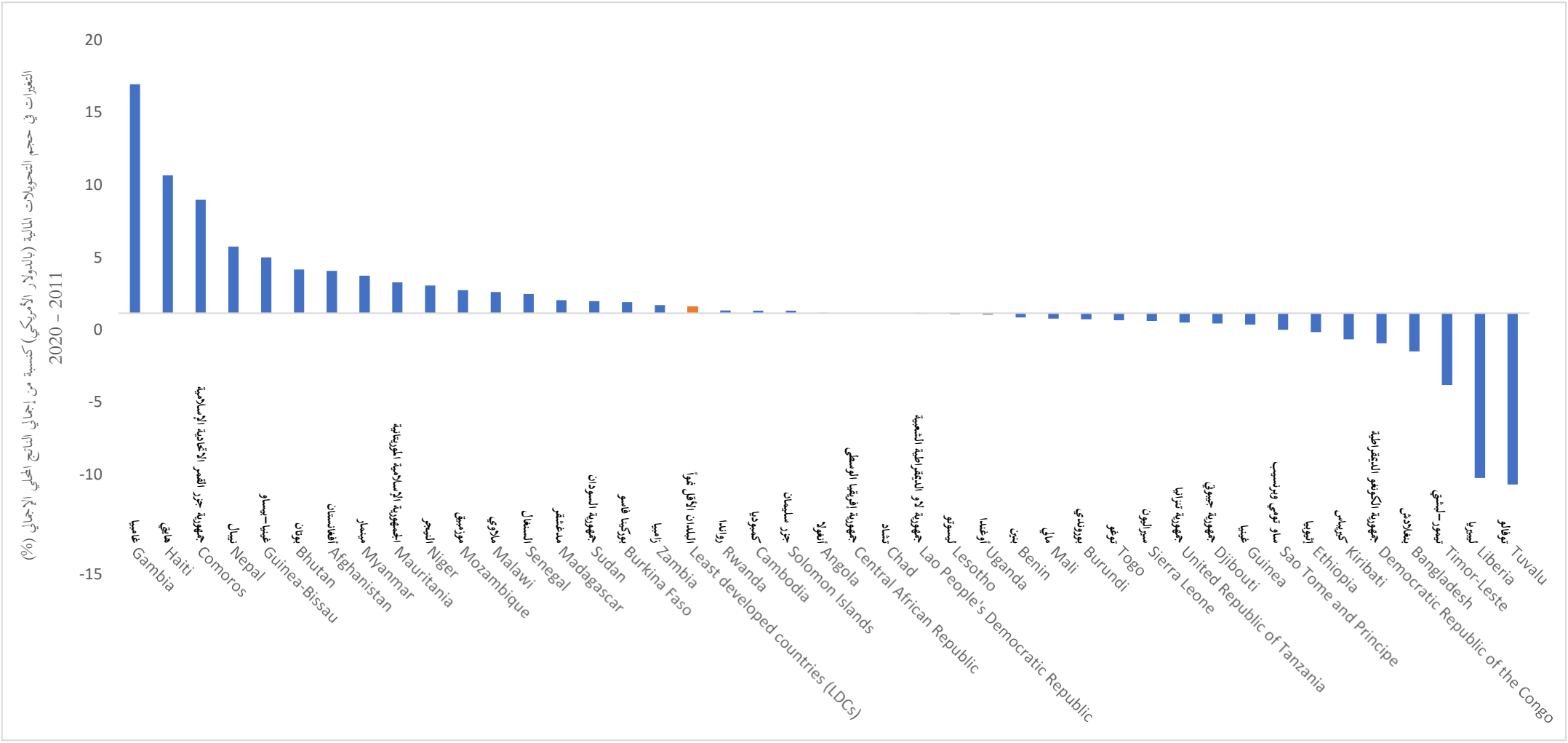

[11] بيانات غير متوفرة أو غير كاملة لإريتريا، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجنوب السودان، والجمهورية اليمنية.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

الملحق رقم 7: التغييرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2011 – 2020 (5)[12]

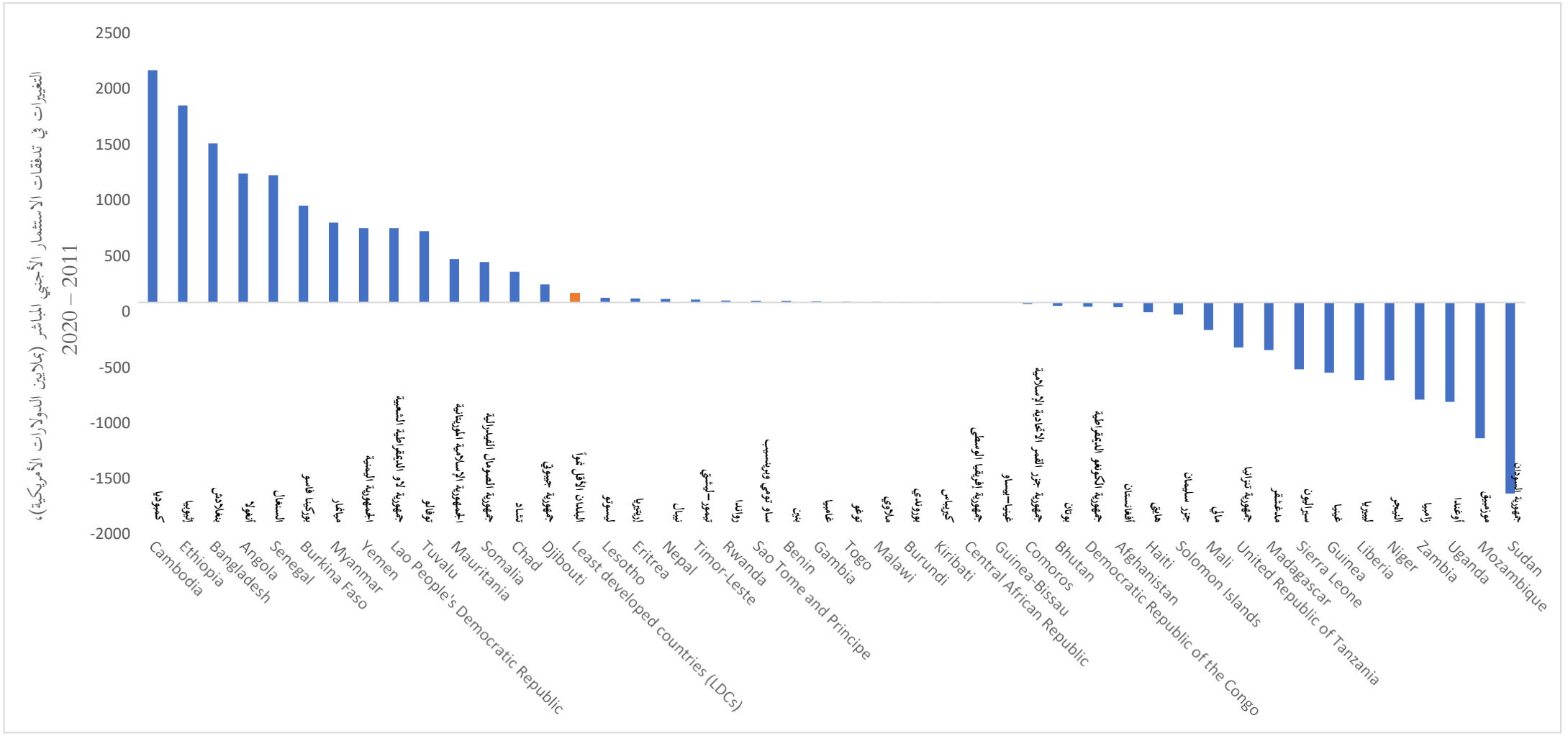

[12] بيانات غير متوفرة أو غير كاملة لبنين.

الملحق رقم 8: التغييرات في مؤشرات الحوكمة، 2011 – 2021 (8)

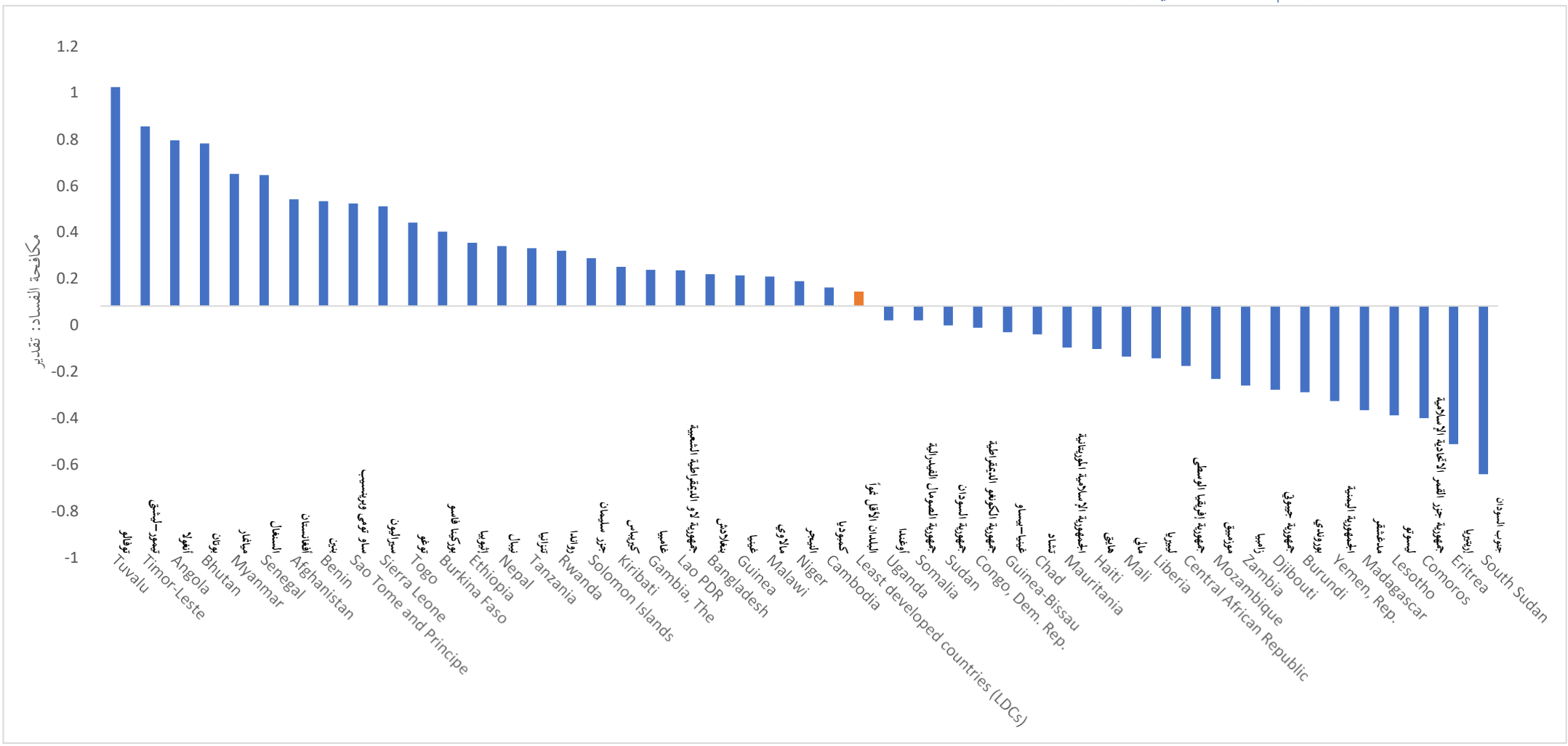

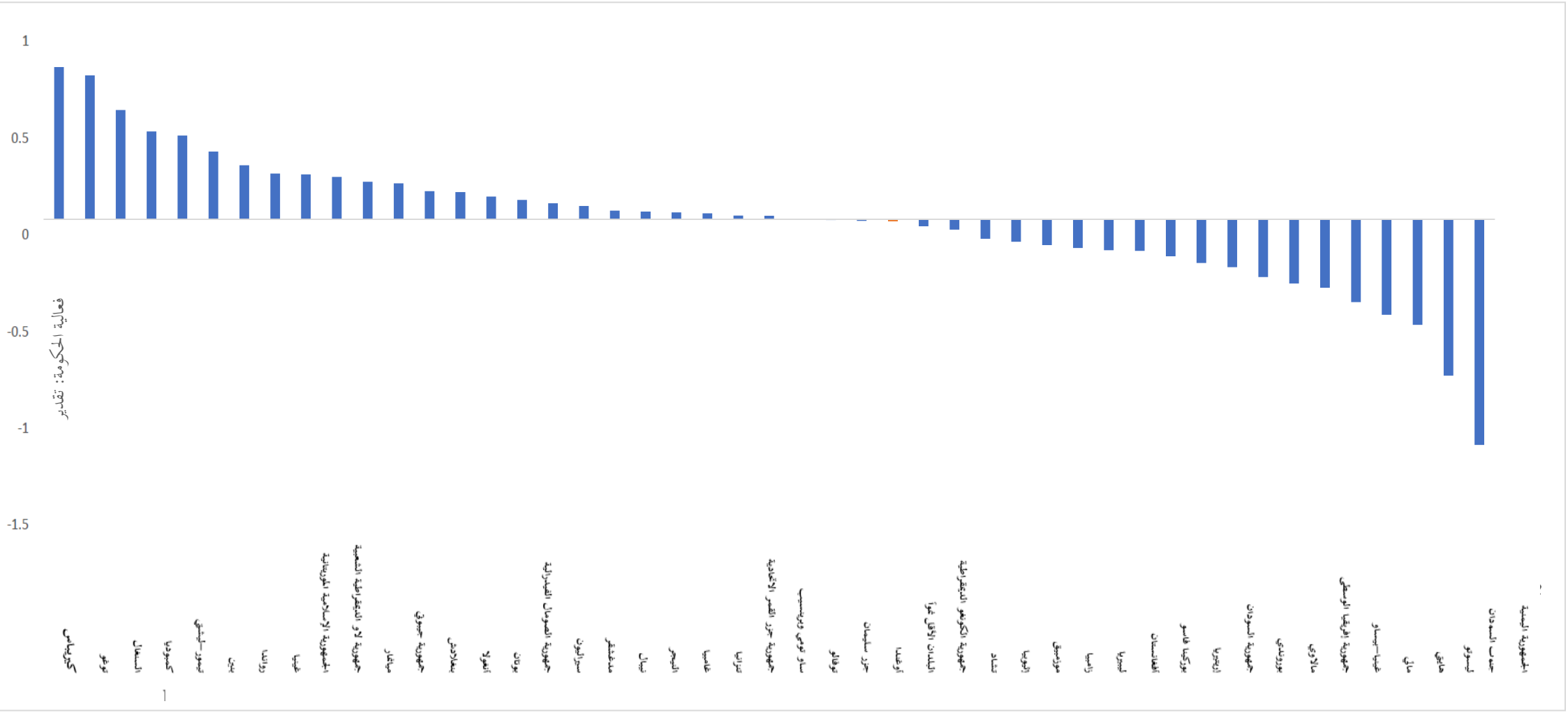
1
0.5
0
-0.5
-1
-1.5
فعالية الحكومة: تقدير
كيريباس
توغو
السنغال
كمبوديا
تيمور-ليشتي
بنين
رواندا
غينيا
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ميانمار
جمهورية جيبوتي
بنغلاديش
أنغولا
بوتان
جمهورية الصومال الفيدرالية
سيراليون
مدغشقر
نيبال
اليمن
غامبيا
تنزانيا
جمهورية جزر القمر الاتحادية
ساو تومي وبرينسيب
توفالو
جزر سليمان
أوغندا
البلدان الأقل نمواً
جمهورية الكونغو الديمقراطية
تشاد
إثيوبيا
موزمبيق
زامبيا
ليبيريا
أفغانستان
بوركينا فاسو
إريتريا
جمهورية السودان
بوروندي
ملاوي
جمهورية أفريقيا الوسطى
غينيا-بيساو
مالي
هايتي
ليسوتو
جنوب السودان
الجمهورية اليمنية

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Implementation of the Istanbul Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011–2020: highlights for parliaments

Introduction

The Istanbul Programme of Action (IPoA) was adopted by the fourth UN Conference on the Least Developed Countries (LDCs)[1] in 2011. It aimed to halve the number of LDCs by facilitating sustainable, equitable development. This would be achieved through building LDCs' human and productive capacities and addressing the structural challenges they face.

In the decade since the IPoA, LDCs as a group have advanced and developed further, although progress has neither been rapid nor constant (annex 2). This is due to a number of complex challenges such as a lack of human, financial and technical resources, weak economic and environmental resilience, poor governance, and political instability and insecurity. In addition, factors such as geography, socio-historical context and regional political tensions mean that there are huge disparities in the progress countries have achieved within the category (annex 3).

In the most recent triennial review of LDCs (February 2021),[2] based on Gross National Income, the Human Assets Index, and the Economic and Environmental Vulnerability Index (EVI), six LDCs met the graduation threshold on all three review criteria, and five new countries were recommended for graduation.[3] By contrast, about 50 per cent of LDCs did not meet the threshold for graduation on any criteria (figure 1), and there were differences in achievement levels across the three criteria. While almost 40 per cent of LDCs met the threshold for graduation on the Gross National Income criterion, only 26 per cent did so in terms of EVI (figure 2).

[1] Countries facing extraordinary social, economic and environmental impediments to development (see annex 1 for current list).
[2] Every three years, the Committee for Development Policy (CDP), a subsidiary body of the UN Economic and Social Council (ECOSOC), reviews the list of LDCs to identify countries to be recommended for graduation from the category.
[3] The five countries are: Bangladesh, Kiribati, Lao People's Democratic Republic, Nepal and Tuvalu. Bhutan was already set to graduate in 2023, while Angola, Sao Tome and Principe, and the Solomon Islands are scheduled for 2024.

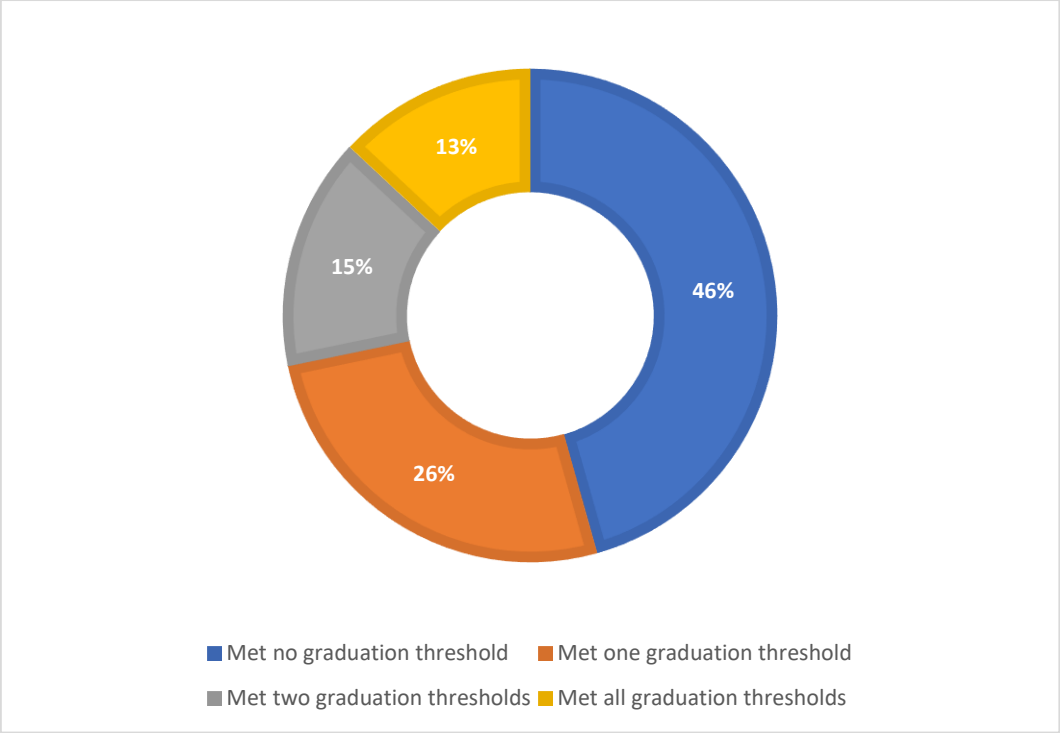

Figure 1: Proportion of LDCs that met the graduation thresholds across the review criteria (1)

Figure 2: Proportion of LDCs meeting the threshold for graduation on each criterion (1)

To advance development in LDCs, the IPoA identified eight priority areas for action by LDCs and their development partners, and set a list of goals and targets to be met in each area. This report briefly assesses the progress made towards achieving the goals in the three IPoA priority areas that coincide most closely with the IPU's own topics of interest: human and social development, specifically gender equality and women's empowerment; development finance; and good governance at all levels. The report draws principally from a reading of the national

review reports[4] that LDC governments have been invited to submit to the United Nations in the lead up to the fifth UN Conference on the Least Developed Countries (LDC5). In addition, the report relies on data from the World Bank, the official triennial review of LDCs, the Human Development Reports 1990–2021, and the UN SDG Indicators Database (1–6).

Assessment of progress and challenges in implementing the IPoA

Human and social development through gender equality

Having recognized that women are key enablers of human and social development, the IPoA set clear targets to improve gender equality and women's empowerment with the aim of ensuring that women enjoy the same rights and opportunities as men.

Promoting gender equality and women's empowerment in Senegal

As part of efforts to empower women and improve their contribution to decision-making, ***Senegal*** *adopted a law on parity in 2010 which has contributed to the country achieving a record high of 44.24 per cent of women MPs at the 2022 parliamentary elections.*

A close reading of national review reports submitted to the United Nations shows that LDCs adopted and implemented a number of strategies to increase women's and girls' access to education, health, and other services, improve their participation in the labour market, reduce gender-based violence, and improve their access to justice. These strategies focused on developing and strengthening gender-friendly policies and legislation, such as the adoption of affirmative action policies. They also led to the development and strengthening of institutional mechanisms for enforcing enabling legislation and implementing policies and programmes. Other strategies that were endorsed include: building women's capacity to encourage them to run for political office and participate in decision-making processes; adopting women's economic empowerment measures; implementing social protection programmes that target women; carrying out gender-specific research; gender-disaggregating research data; and adopting and implementing gender-responsive budgeting.

All this has led to steady improvements in women's and girls' human development (annex 4). In some cases, such as with women's participation in the labour force, LDCs are performing better than the global average (annex 4). In general, however, women in LDCs face more gender-based discrimination compared to the rest of the world (figure 3).

[4] Twenty-eight countries have submitted National Review Reports in the lead up to LDC5: Afghanistan, Bangladesh, Benin, Bhutan, Burkina Faso, Cambodia, Comoros, Democratic Republic of the Congo, Ethiopia, Gambia, Guinea, Guinea-Bissau, Lao People's Democratic Republic, Lesotho, Liberia, Madagascar, Malawi, Mali, Mauritania, Nepal, Senegal, Sierra Leone, South Sudan, Sudan, Tanzania (United Republic of), Tuvalu, Uganda, and Zambia.

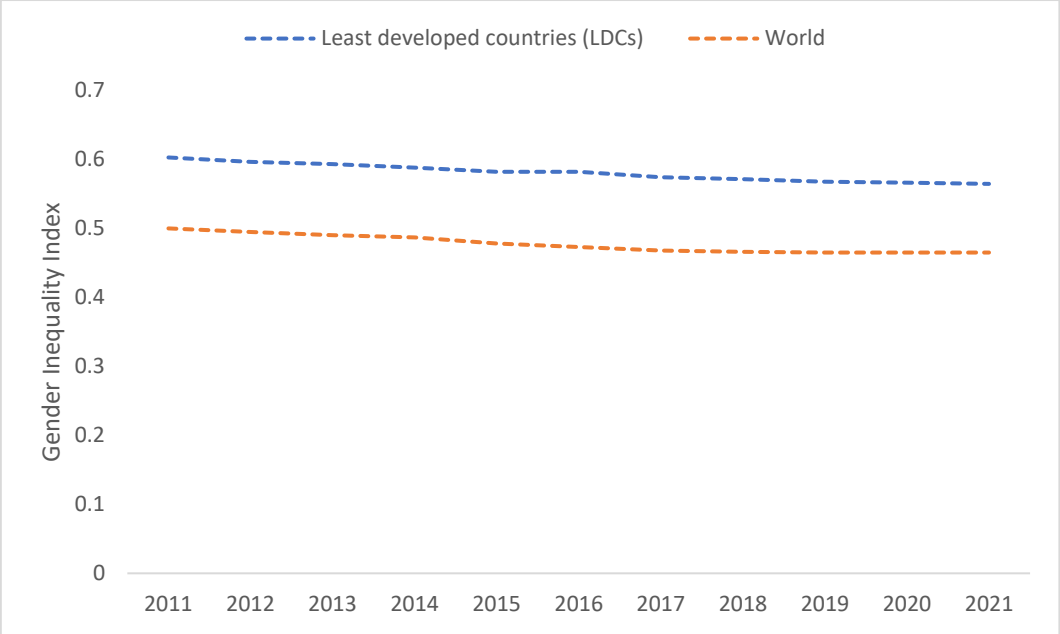

Figure 3: Global and LDC averages of Gender Inequality Index (2011–2021) (4)

Key sources of development finance and related issues

The national review reports submitted to the United Nations suggest that public finance provides the lion's share of total development finance, with international sources providing a significant proportion of this. To tilt the balance towards domestic public finance and reduce dependence on external resources, many LDC governments have been making efforts to improve both the collection and utilization of tax and non-tax revenues. As a result, countries adopted strategies to expand their tax base, curtail revenue leakage, modernize tax administration, and improve tax collection and utilization efficiency. The implementation of such strategies, however, produced limited results, due to challenges such as tax evasion or avoidance, weak legislative frameworks and tax loopholes, lack of effective mechanisms for enforcing existing laws, ineffective tax incentives, a large and mostly untaxed informal sector, and a lack of capacity to collect and effectively utilize domestic revenues.

The problem has been exacerbated by the impact of recurrent crises like the war in Ukraine, and the COVID-19 pandemic which are reversing the moderate gains that had been made (7 and 8). Between 2011 and 2019, the proportion of LDC budgets funded by domestic taxes increased by only two percentage points, from about 58 per cent to 60 per cent. It then fell to a decade low of 51 per cent in 2020 with the outbreak of the pandemic (figure 4).

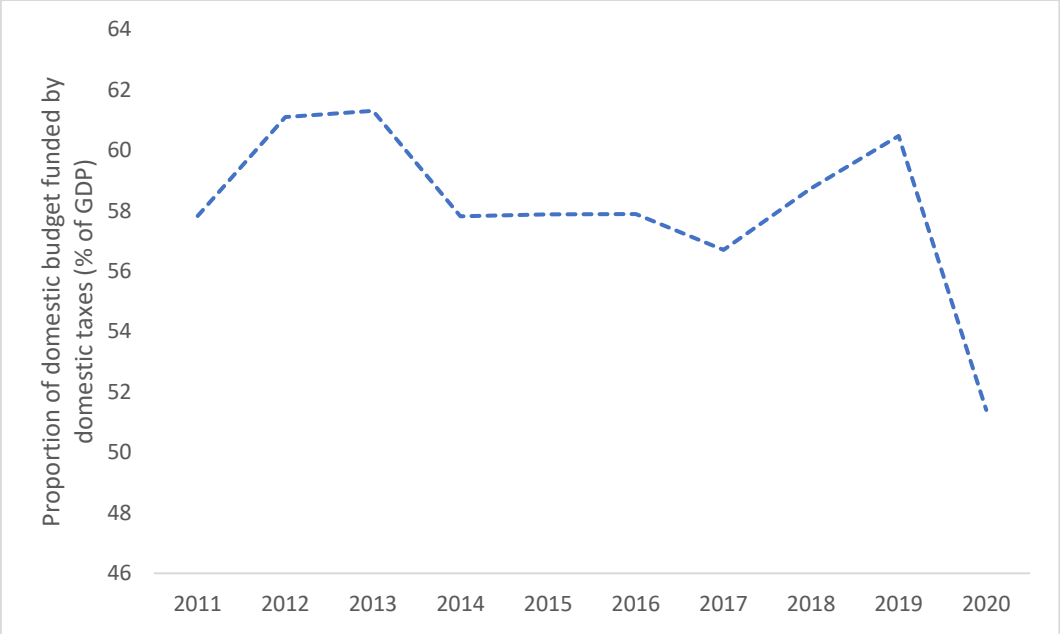

Figure 4: Proportion of domestic budget funded by domestic taxes in LDCs (% of GDP) (2011–2020) (5)

Mobilizing domestic resources in Tuvalu

*In **Tuvalu**, in 2018 the Government proposed new taxes on "sin" goods (alcohol, tobacco, and goods that are high in sugar and unsaturated fats). Starting in 2021, the taxes were implemented as a means of increasing the country's domestic revenues while also reducing the health-related costs of consuming such goods.*

Non-tax revenues (such as user fees, royalties, etc.) make up a small but significant proportion of income for LDCs. The challenges here are related to a lack of innovative revenue instruments, weak institutions, the absence of appropriate infrastructure, ineffective relations between central and subnational governments, and limited capacity to design and implement the required revenue collection instruments.

Mobilizing ODA in Zambia and Guinea

*In addition to engaging its traditional partners, the Government of **Zambia** succeeded in securing US$ 84.5 million in grants and concessional loans from the Green Climate Fund for the implementation of two climate change projects in the agriculture and energy sectors.*

*In **Guinea**, the Government was able to satisfy the debt relief criteria set out under the Heavily Indebted Poor Countries Initiative in 2012, enabling the country to receive a two-thirds reduction of its external debt, and expanding access to new sources of financing.*

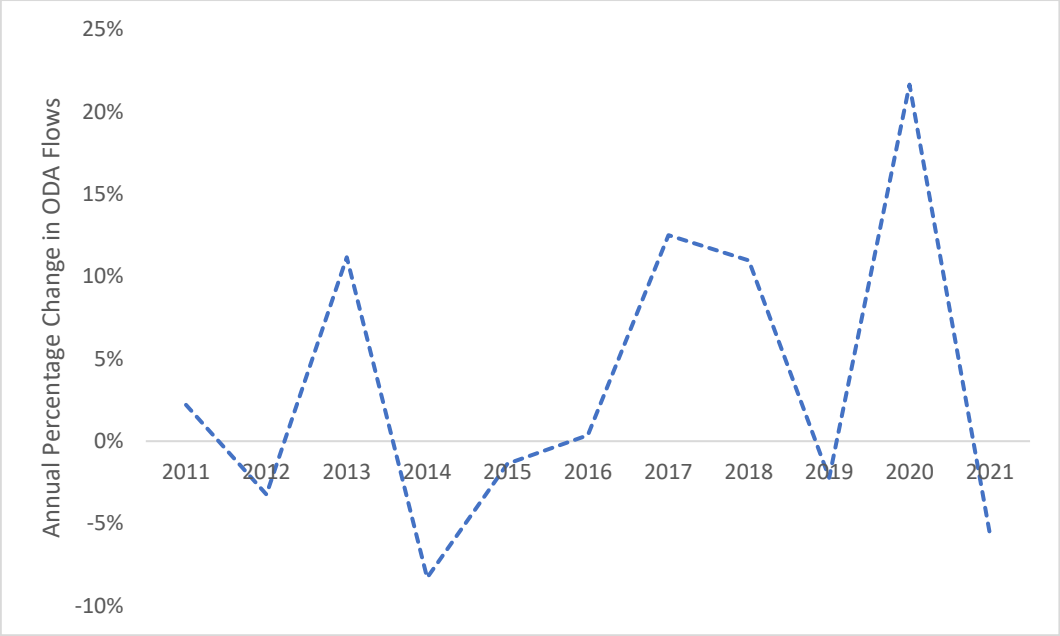

Figure 5: Annual Percentage Change in Total Bilateral Aid To All Sectors From Official Donors, Current Prices (US$ millions), (2011–2021) (9)

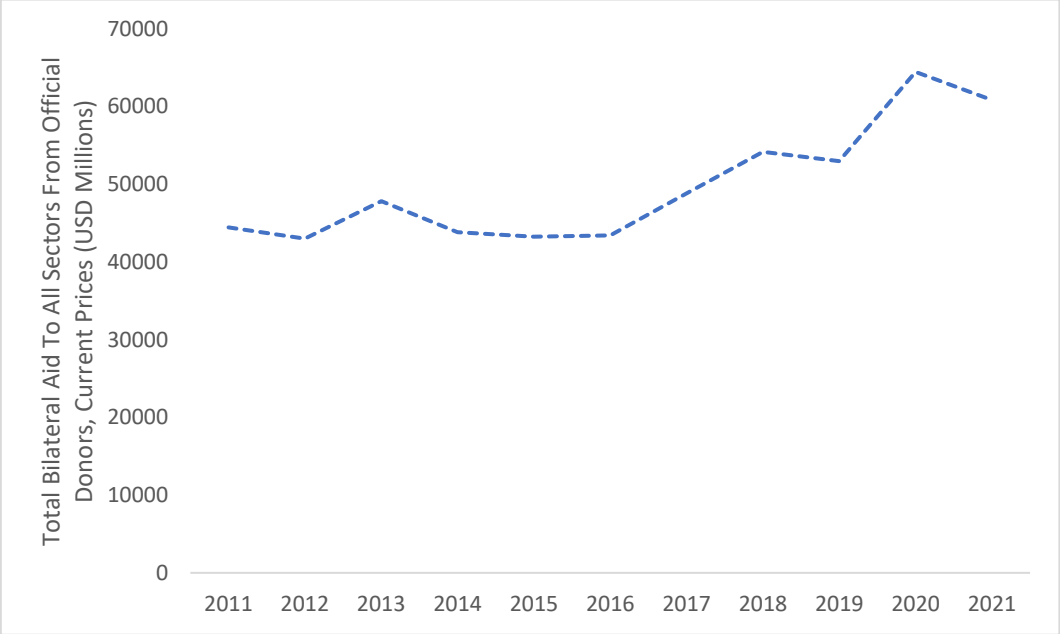

Figure 6: Total Bilateral Aid To All Sectors From Official Donors, Current Prices (US$ millions), (2011–2021) (9)

A significant resource and historically important source of income for LDCs is Official Development Assistance (ODA). However, in spite of the rise in the number and types of donors, ODA is unpredictable (figure 5). In addition to this, ODA flows have not increased significantly in real terms, in the last decade, the exception being 2020 and the period around the onset of the COVID-19 pandemic (figure 6). In response, many LDCs have been seeking new donors and funding sources, while continuing to engage with their existing partners.

Other challenges to the mobilization and effective use of ODA include aid fragmentation, which often creates high transaction costs and reduces efficiency; the earmarking of funds by donors, which reduces governments' abilities to allocate funds across their priority sectors; the non-receipt of pledged support; and the unpredictability of ODA commitments. The kind of

ODA provided to LDCs has also changed. As more LDCs achieve middle income status, ODA is increasingly provided as loans. This has contributed to debt accumulation in some countries.

Between 2011 and 2021, in spite of global and national efforts to ensure debt sustainability, the debt stock held by LDCs as a group grew significantly[5] (figure 7). However, similarly to other indicators, a closer look at the data reveals differences between countries within the category. Bangladesh, Bhutan, Guinea and Nepal were able to manage a reduction in their debt servicing as a proportion of goods and services exports. However, Angola, Ethiopia and Mauritania all experienced an increase of over 10 per cent (annex 5).

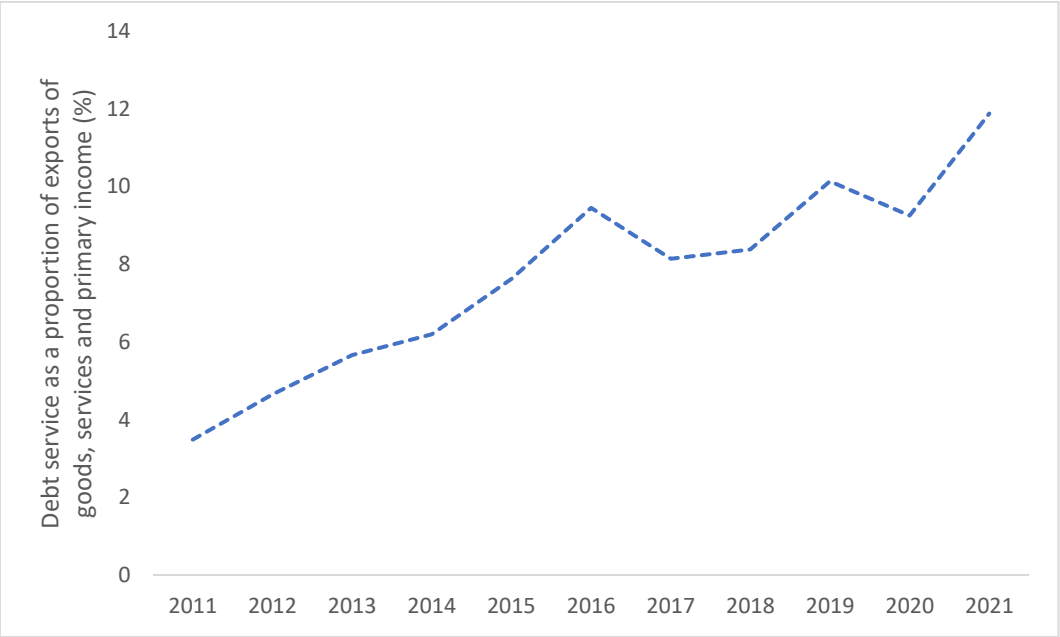

Figure 7: Debt service as a proportion of exports of goods, services and primary income (%) (2011–2021) (3)

Mobilizing FDI and remittances in Bangladesh and Liberia

*In **Bangladesh**, to attract foreign investments, the Government has conducted road shows, summits and other promotional activities to support sectors prioritized in its Industrial Policy 2016, resulting in a 68 per cent FDI increase between 2017 and 2018.*

*In **Liberia**, the Central Bank instituted a rule requiring 25 per cent of remittances to be converted to Liberian dollars as a way of increasing foreign exchange liquidity.*

Other non-ODA sources of income for LDCs are Foreign Direct Investments (FDI) and remittances. Remittances from migrants constitute a small but significant proportion of GDP that many LDC governments seek to incentivize by reducing the cost of sending money from abroad. This has yielded some success; the volume of remittances as a proportion of GDP has increased steadily over the last decade. Some countries have been more successful than others (figure 8). For instance, while the Gambia and Haiti each had an over 10 per cent increase in their volume of remittances, Liberia and Tuvalu were at the other end of the scale with an equivalent decrease in their volume of remittances (annex 6).

FDI flows to LDCs have remained low, especially when compared with the global average. To rectify this, LDCs have been making efforts to attract and retain investors, including by offering incentives to potential investors, signing investment promotion and protection agreements,

[5] Between 2011 and 2021, debt servicing as a proportion of goods and services in LDCs more than tripled from 3.5% to 11.9% (3).

easing administrative rules, and reducing the cost of doing business. This has yielded uneven results. Across LDCs as a group, FDI inflows almost doubled between 2011 and 2015, rising from US$ 20 billion to US$ 38 billion. However, there was a sharp decline in the second half of the decade (figure 9). In addition, there are variations among LDCs. For example, differences in risk perception mean that, while countries such as Bangladesh, Cambodia, and Ethiopia managed to significantly increase their FDI inflows between 2011 and 2020, others such as Mozambique and Sudan experienced significant decreases (annex 7).

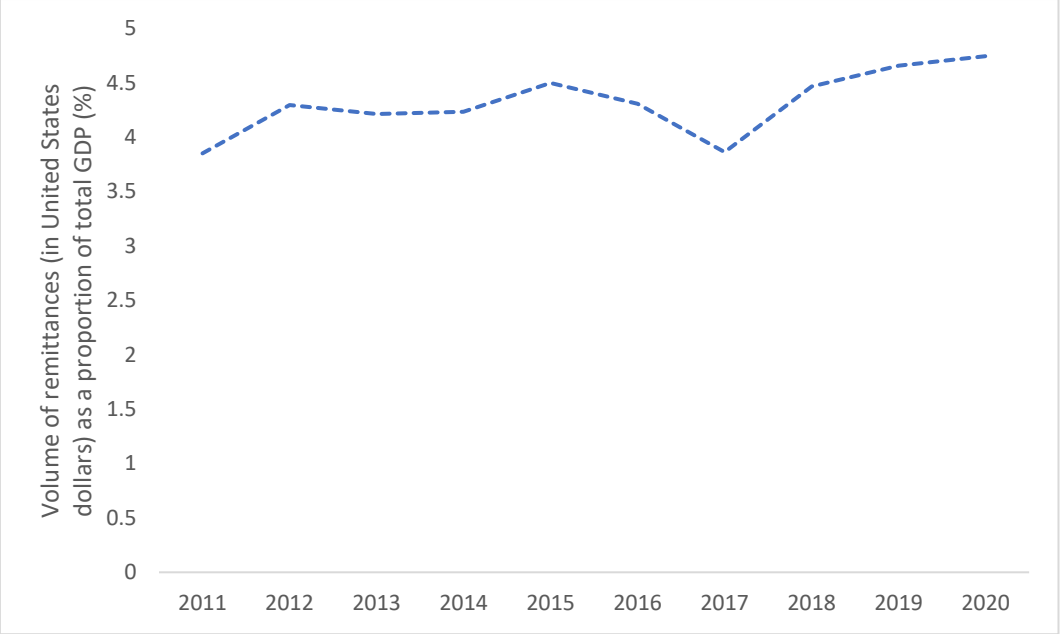

Figure 8: Volume of remittances as a proportion of total GDP in LDCs (%) (2011–2020) (5)

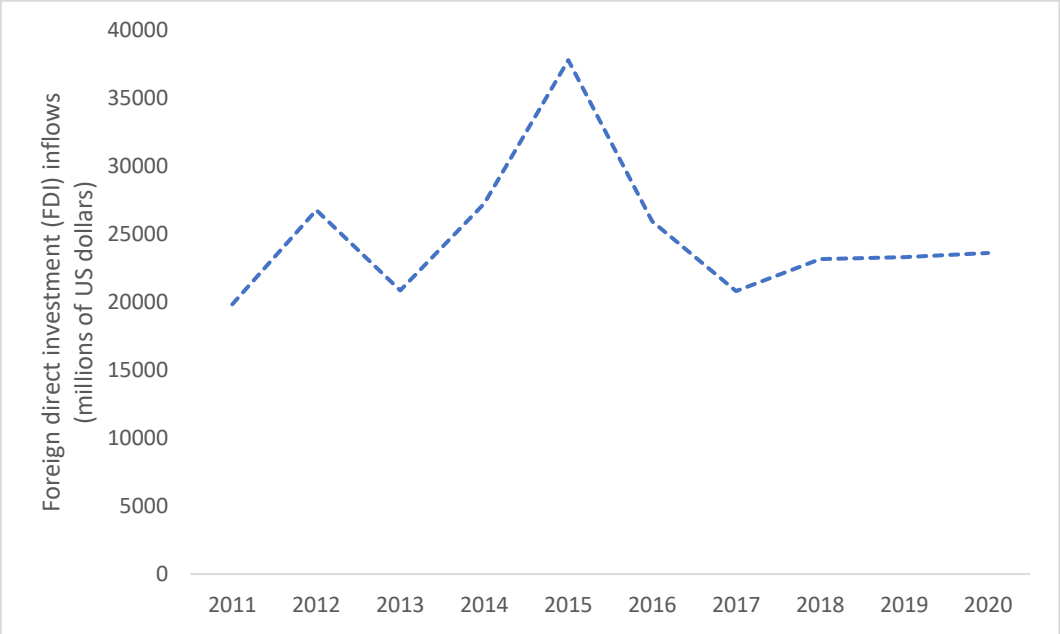

Figure 9: Foreign direct investment inflows to LDCs (millions of US dollars) (2011–2020) (5)

Governance as a key enabler of sustainable development

Good governance is critical to achieving sustainable development in the LDCs and is another key priority area of the IPU. To strengthen governance at all levels, many LDCs have focused

on adopting and implementing strategies to reduce corruption, strengthen institutional capacities, improve service delivery and enhance accountability in the public sector. They have also put in place the underlying policy and legal frameworks to support these strategies.

Good governance at all levels

*In **Burkina Faso**, as part of efforts to improve access to justice, new courts were built, and additional legal aid provided for vulnerable groups.*

*In **South Sudan**, women's participation in peace negotiations led to the inclusion of affirmative action measures in the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan.*

The results have been mixed. For instance, while the control of corruption[6] increased across LDCs, between 2011 and 2020 (figure 10), government effectiveness[7] deteriorated for a large part of the decade (figure 11). Voice and accountability[8], on the other hand, initially showed an upward trend before stagnating and starting to decline in 2017 (figure 12).

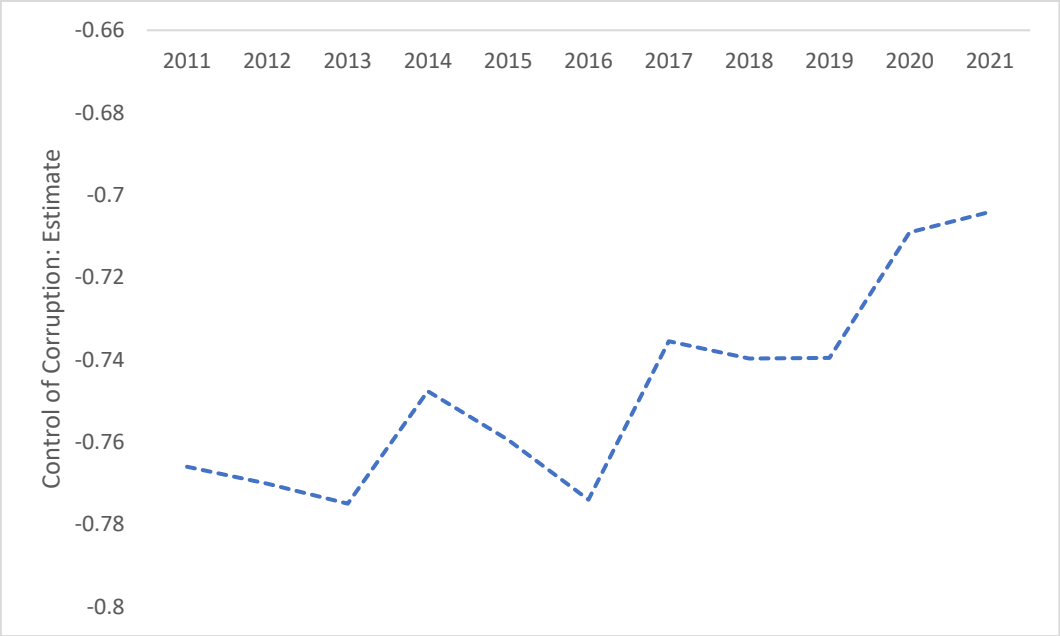

Figure 10: Control of corruption in LDCs (2011–2021) (6)

[6] Control of corruption: perception of the extent to which public power is exercised for private gain, including petty and largescale corruption, as well as "capture" of the State by elites and private interests. (7)
[7] Government effectiveness: perception of the quality of public services, the quality of the civil service and the degree of its independence from political pressures, the quality of policy formulation and implementation, and the credibility of the government's commitment to such policies. (7)
[8] Voice and accountability: perception of the extent to which a country's citizens are able to participate in selecting their government, as well as freedom of expression, freedom of association and a free media. (7)

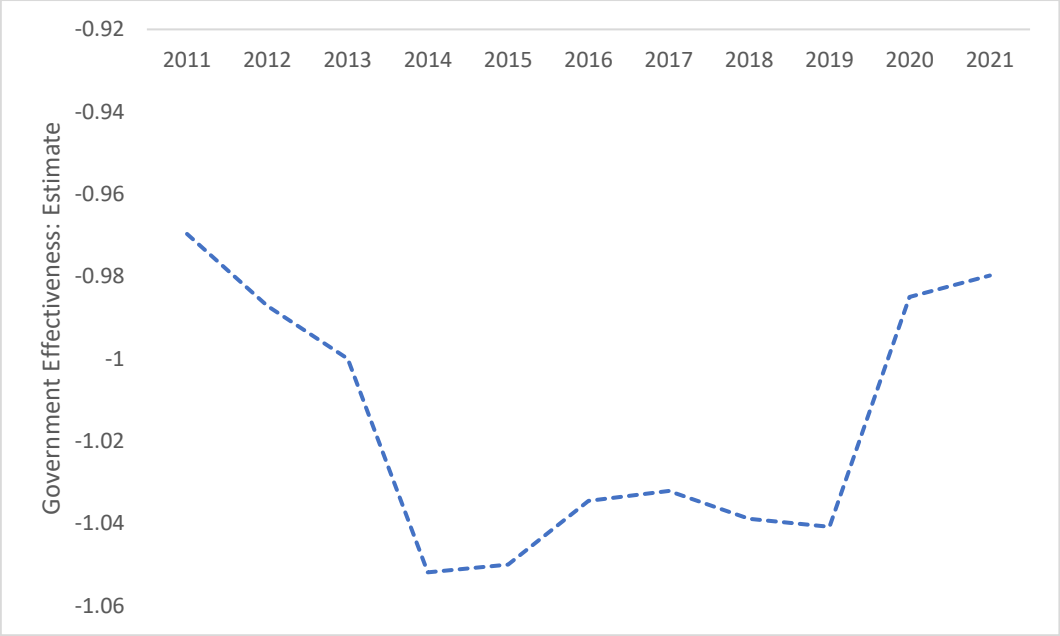

Figure 11: Government effectiveness in LDCs (2011–2021) (6)

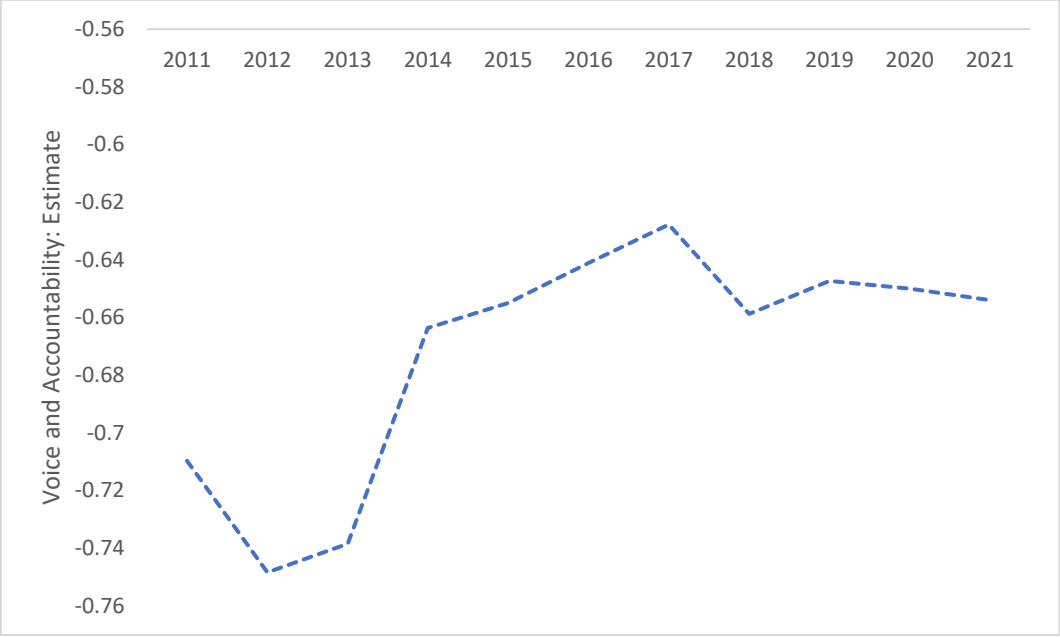

Figure 12: Voice and accountability in LDCs (2011–2021) (6)

There are also disparities among LDCs. Between 2011 and 2021 for instance, countries like Angola, Bhutan, Timor-Leste and Tuvalu all made great strides in controlling corruption, while the situation worsened significantly in Eritrea and South Sudan. Similarly, government effectiveness improved considerably in Kiribati and Togo, but deteriorated in Yemen and South Sudan (annex 8).

One reason for this mixed picture could be the lack of attention accorded to enhancing the capacity and ability of parliaments to effectively exercise their legislative, budgetary and oversight roles. Even though the IPoA acknowledged the important implementation role of parliaments and called for efforts to enhance their capacity to fulfil their constitutional mandate, there is an almost complete absence of any mention of parliaments or members of parliament in the national review reports submitted to the United Nations. This is a worrying signal that

LDC governments have yet to fully engage their parliaments in the implementation of development commitments such as the IPoA.

Another reason for poor governance performance in many LDCs is a lack of political stability, often linked to conflict and other forms of violence. Twenty-two of the 37 countries on the World Bank 2023 list of fragile and conflict-affected situations are LDCs (10); moreover, across LDCs as a group, political stability deteriorated between 2011 and 2021 (figure 13). Conflicts and fragility tend to increase corruption, weaken institutions, reduce government effectiveness, erode the rule of law, and eventually lead to a breakdown of the social contract (11–14).

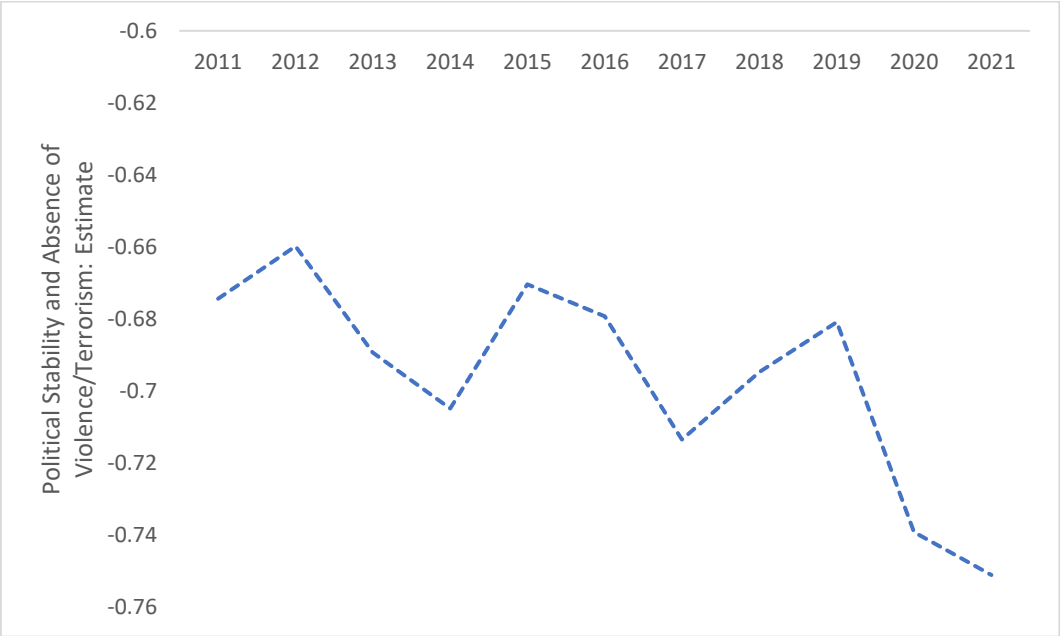

Figure 13: Political stability and absence of violence/terrorism in LDCs (2011–2021) (6)

Conclusions

The 2011 Istanbul Declaration and Programme of Action aimed to halve the number of LDCs. Over a decade later, this goal is far from being met, and crises such as the COVID-19 pandemic and the war in Ukraine have further widened the IPoA implementation gap.

With respect to the specific policy areas highlighted in this paper – gender equality, financing for development and governance – national reviews show a mixed picture of achievements and setbacks in each LDC and across the group as a whole. This reminds us of three key points.

First, development is shaped by a complex interplay of global and local factors that must be taken into account when development strategies are being created.

Second, resilience needs to be a core element of all development strategies so that LDCs can cope effectively with new and emerging challenges.

Third, given the peculiarities of each country context, any new agenda for the LDCs needs to be fully owned by all national actors, including parliaments.

Going forward, LDC parliaments will need to be more actively engaged in the implementation of the new Doha Programme of Action. Among others, this will require achieving gender parity, investing more in parliaments' legislative capacities, and expanding their oversight authority.

References

1. UN Department of Economic and Social Affairs, LDC Data – Official triennial review dataset (2000–2021) (retrieved 17 Jan 2023): www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-data-retrieval.html.
2. United Nations, LDC5 National Review Reports (retrieved 23 Nov 2021): www.un.org/ldc5/content/ldc5-national-review-reports.
3. World Bank (IBRD and IDA), World Bank Open Data (retrieved 17 Jan 2023): data.worldbank.org.
4. UN Development Programme, Human Development Reports, Data downloads (retrieved 17 Jan 2023): https://hdr.undp.org/data-center/documentation-and-downloads.
5. UN Department of Economic and Social Affairs, SDG indicators database, Global SDG Indicators Data Platform (retrieved 17 Jan 2023): https://unstats.un.org/sdgs/dataportal.
6. World Bank (IBRD and IDA), Worldwide Governance Indicators (retrieved 17 Jan 2023): databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators.
7. UN Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *State of the Least Developed Countries 2021. Building back better in response to COVID-19.* (New York, 2021; retrieved 8 Dec 2021): www.un.org/ldc5/stateLDC_2021.
8. UN Department of Economic and Social Affairs, *UN DESA Policy Brief No. 137: Ensuring SDG progress amid recurrent crises*. (New York, 2022; retrieved 17 Jan 2023): https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-desa-policy-brief-no-137-ensuring-sdg-progress-amid-recurrent-crises/.
9. OECD, QWIDS Query Wizard for International Development Statistics (retrieved 17 Jan 2023): https://stats.oecd.org/qwids/
10. World Bank Group, Classification of Fragile and Conflict-Affected Situations (retrieved 17 Jan 2023): https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/harmonized-list-of-fragile-situations.
11. United Nations Development Programme, *Engaged Societies, Responsive States: The Social Contract in Situations of Conflict and Fragility.* (New York, 2016; retrieved 8 Dec 2021): www.undp.org/publications/social-contract-situations-conflict-and-fragility.
12. United Nations Development Programme, *Strengthening the Rule of Law in Conflict- and Post-Conflict Situations: A Global UNDP Programme for Justice and Security 2008–2011* (New York, 2007; retrieved 8 Dec 2021): reliefweb.int/report/world/strengthening-rule-law-conflict-and-post-conflict-situations-global-undp-programme.
13. OECD, "Service delivery in fragile situations: Key concepts, findings and lessons", *OECD Journal on Development* (17 Apr 2009, 9(3)), 7–60.
14. J.C. Andvig, "*Corruption and armed conflicts: some stirring around in the governance soup", NUPI Working Papers, Discussion Paper No. 2008-3* (Oslo: Norwegian Institute of International Affairs (NUPI), 2007; retrieved 8 Dec 2021): gsdrc.org/document-library/corruption-and-armed-conflicts-some-stirring-around-in-the-governance-soup.

.

Annex 1: List of LDCs

Country	Region[9]
Afghanistan	South Asia
Angola	Sub-Saharan Africa
Bangladesh	South Asia
Benin	Sub-Saharan Africa
Bhutan	South Asia
Burkina Faso	Sub-Saharan Africa
Burundi	Sub-Saharan Africa
Cambodia	East Asia and Pacific
Central African Republic	Sub-Saharan Africa
Chad	Sub-Saharan Africa
Comoros	Sub-Saharan Africa
Democratic Republic of the Congo	Sub-Saharan Africa
Djibouti	Middle East and North Africa
Eritrea	Sub-Saharan Africa
Ethiopia	Sub-Saharan Africa
Gambia	Sub-Saharan Africa
Guinea	Sub-Saharan Africa
Guinea-Bissau	Sub-Saharan Africa
Haiti	Latin America and the Caribbean
Kiribati	East Asia and Pacific
Lao People's Democratic Republic	East Asia and Pacific
Lesotho	Sub-Saharan Africa
Liberia	Sub-Saharan Africa
Madagascar	Sub-Saharan Africa
Malawi	Sub-Saharan Africa
Mali	Sub-Saharan Africa
Mauritania	Sub-Saharan Africa
Mozambique	Sub-Saharan Africa
Myanmar	East Asia and Pacific
Nepal	South Asia
Niger	Sub-Saharan Africa
Rwanda	Sub-Saharan Africa
Sao Tome and Principe	Sub-Saharan Africa
Senegal	Sub-Saharan Africa
Sierra Leone	Sub-Saharan Africa
Solomon Islands	East Asia and Pacific
Somalia	Sub-Saharan Africa
South Sudan	Sub-Saharan Africa
Sudan	Sub-Saharan Africa
Timor-Leste	East Asia and Pacific
Togo	Sub-Saharan Africa
Tuvalu	East Asia and Pacific
Uganda	Sub-Saharan Africa
United Republic of Tanzania	Sub-Saharan Africa

[9] World Bank regions

Yemen	Middle East and North Africa
Zambia	Sub-Saharan Africa

Annex 2: Selected development indicators (3)

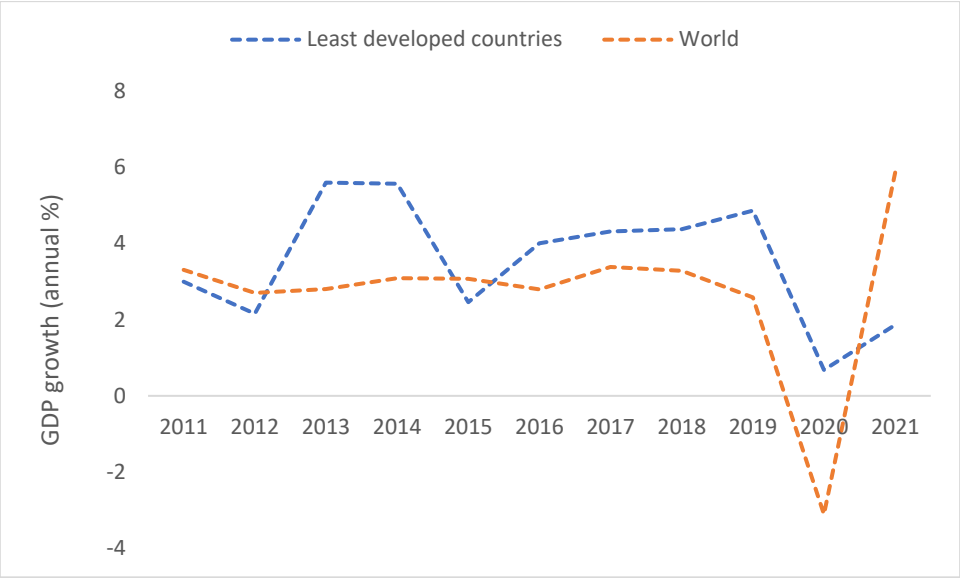

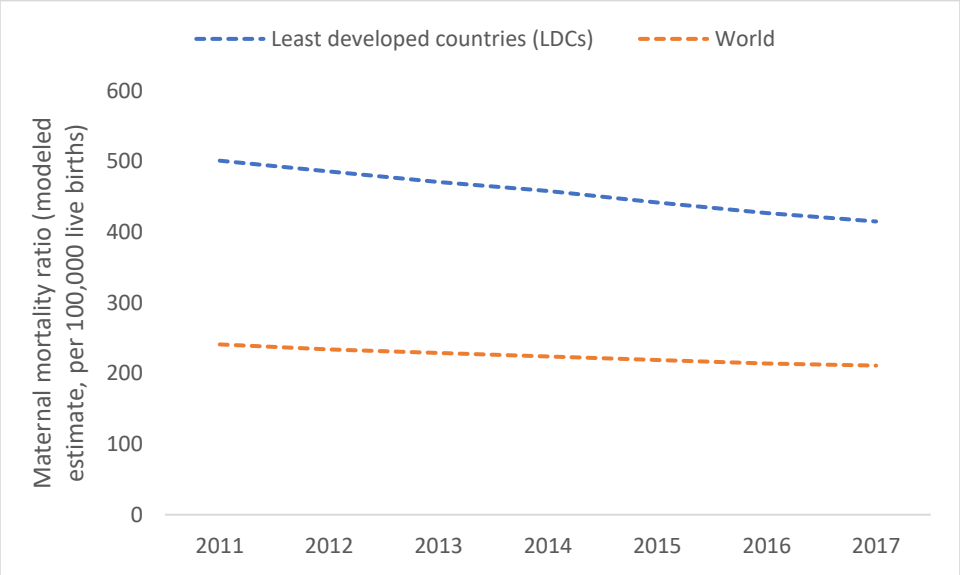

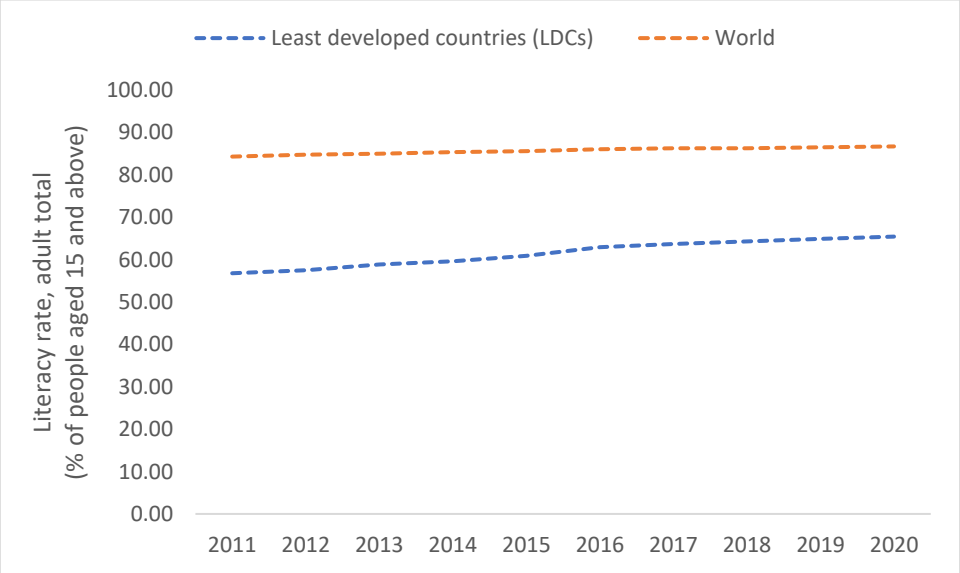

Annex 3: Results of 2021 Triennial Review of LDCs (1)

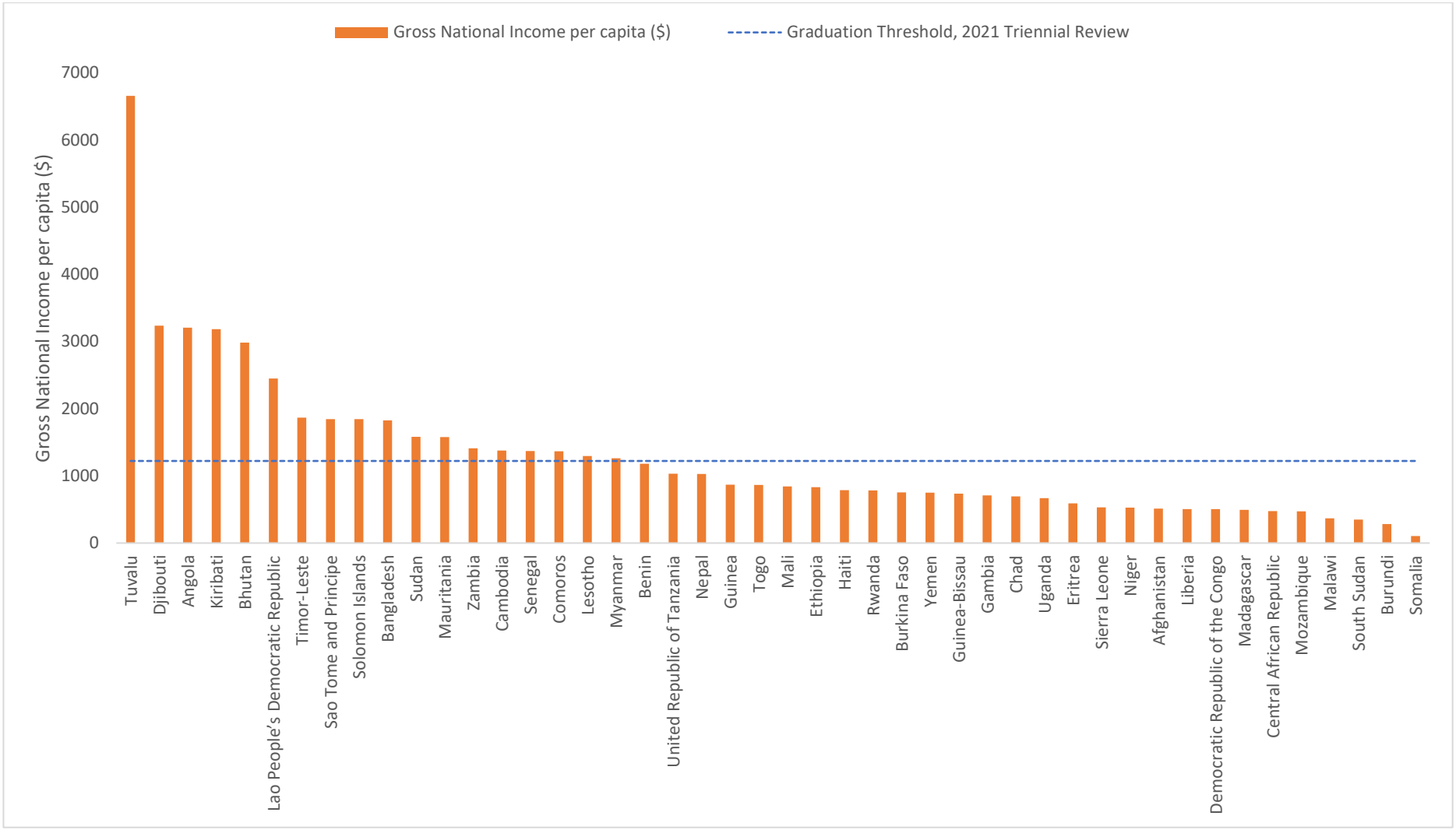

Human Assets Index
Graduation Threshold, 2021 Triennial Review
Human Assets Index
100.0
90.0
80.0
70.0
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
Tuvalu
Djibouti
Angola
Kiribati
Bhutan
Lao People's Democratic Republic
Timor-Leste
Sao Tome and Principe
Solomon Islands
Bangladesh
Sudan
Mauritania
Zambia
Cambodia
Senegal
Comoros
Lesotho
Myanmar
Benin
United Republic of Tanzania
Nepal
Guinea
Togo
Mali
Ethiopia
Haiti
Rwanda
Burkina Faso
Yemen
Guinea-Bissau
Gambia
Chad
Uganda
Eritrea
Sierra Leone
Niger
Afghanistan
Liberia
Democratic Republic of the Congo
Madagascar
Central African Republic
Mozambique
Malawi
South Sudan
Burundi
Somalia

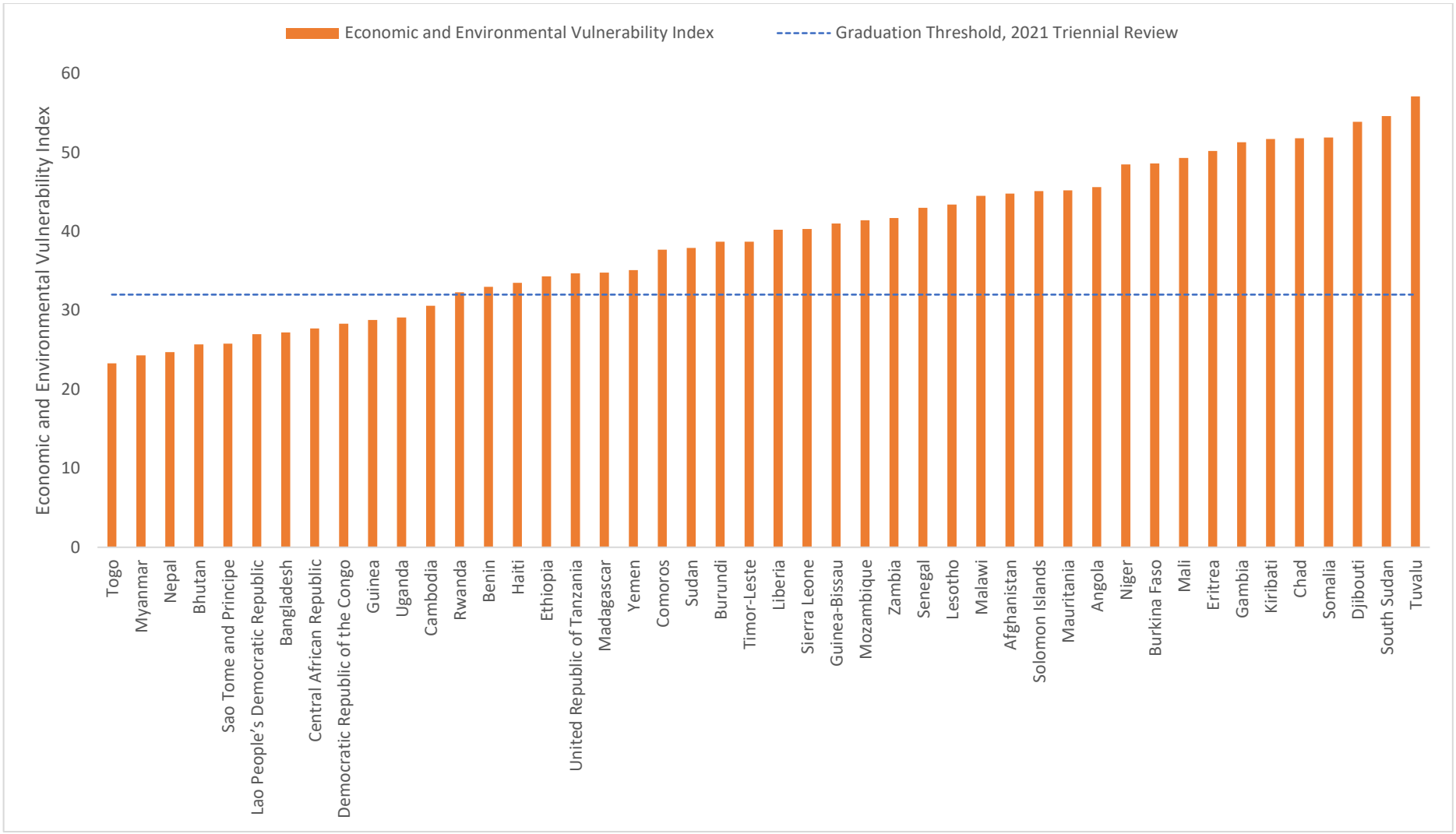
Economic and Environmental Vulnerability Index
Graduation Threshold, 2021 Triennial Review
Economic and Environmental Vulnerability Index
60
50
40
30
20
10
0
Togo
Myanmar
Nepal
Bhutan
Sao Tome and Principe
Lao People's Democratic Republic
Bangladesh
Central African Republic
Democratic Republic of the Congo
Guinea
Uganda
Cambodia
Rwanda
Benin
Haiti
Ethiopia
United Republic of Tanzania
Madagascar
Yemen
Comoros
Sudan
Burundi
Timor-Leste
Liberia
Sierra Leone
Guinea-Bissau
Mozambique
Zambia
Senegal
Lesotho
Malawi
Afghanistan
Solomon Islands
Mauritania
Angola
Niger
Burkina Faso
Mali
Eritrea
Gambia
Kiribati
Chad
Somalia
Djibouti
South Sudan
Tuvalu

Annex 4: Trends in selected gender-equality indicators (3)

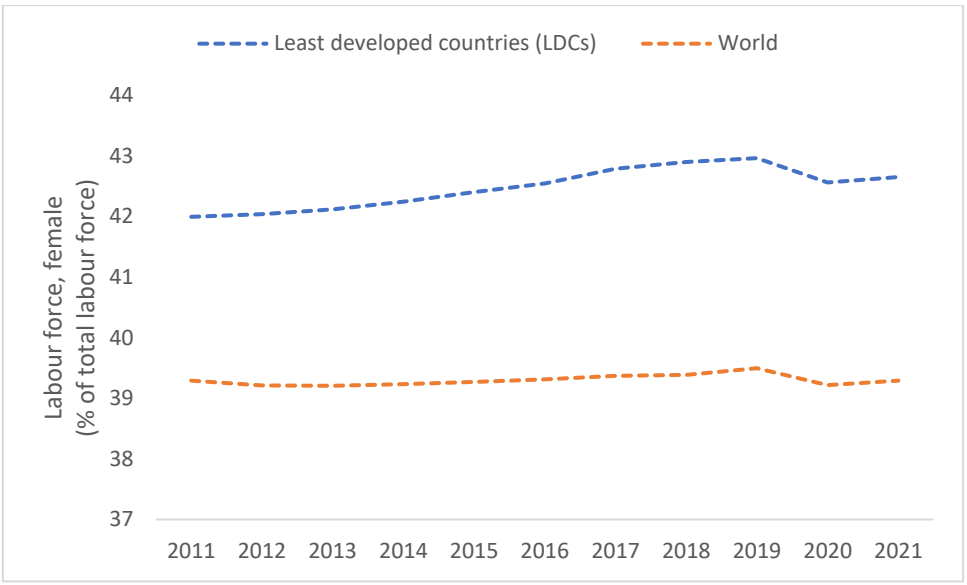

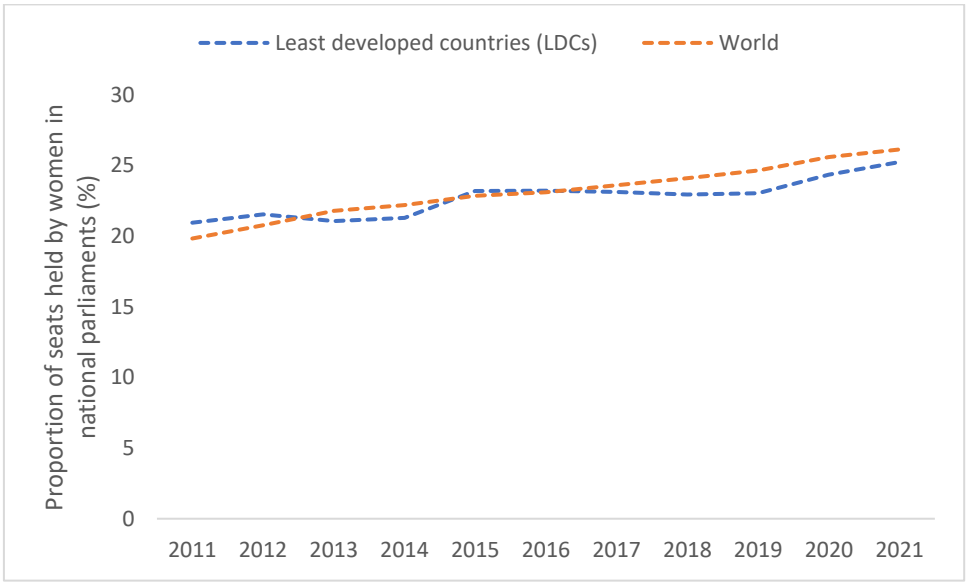

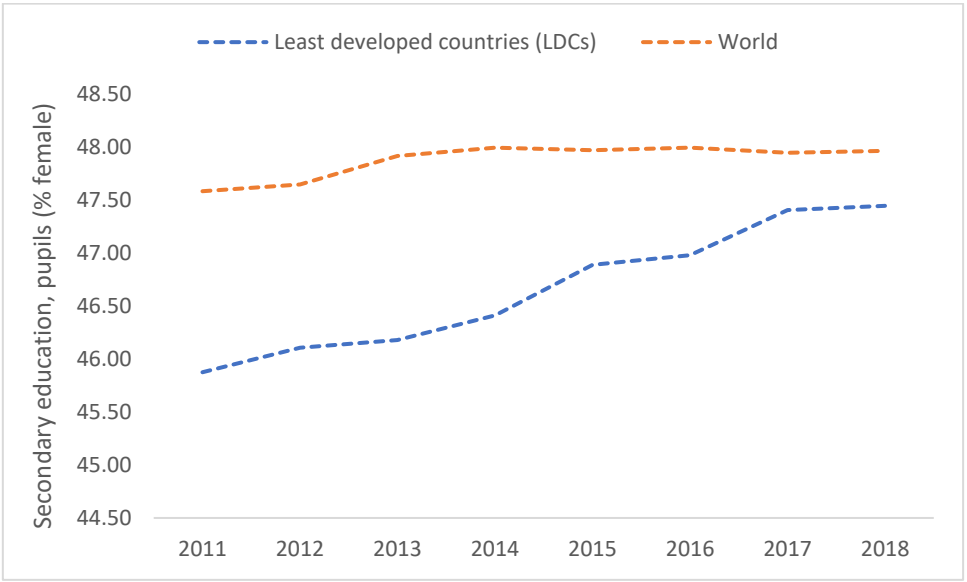

Annex 5: Change in debt servicing as a proportion of goods and services exports, 2011–2019 (5)[10]

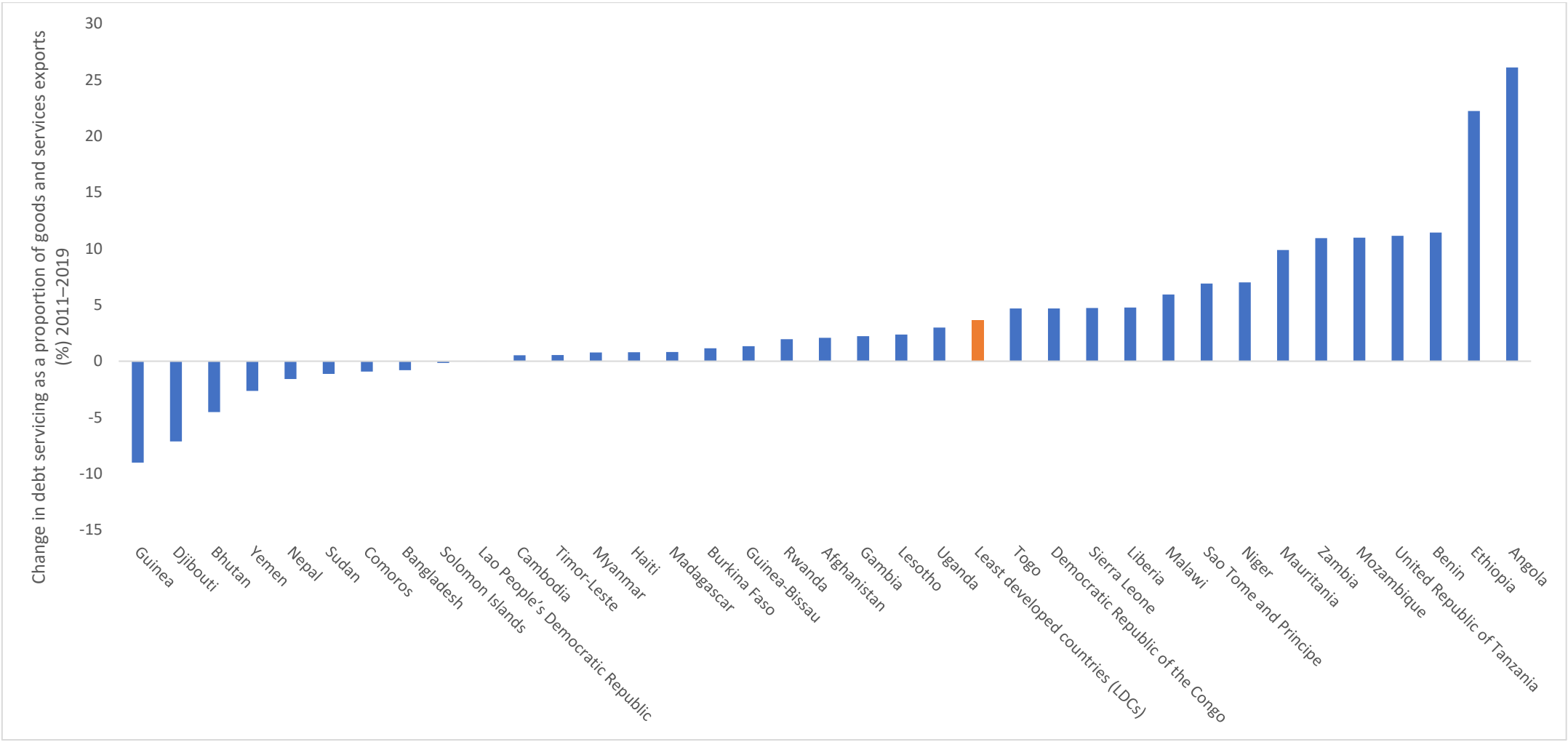

[10] Data unavailable or incomplete for Burundi, Central African Republic, Chad, Eritrea, Kiribati, Mali, Senegal, Somalia, South Sudan, Tuvalu.

Annex 6: Change in volume of remittances as a proportion of total GDP, 2011–2020 (5)[11]

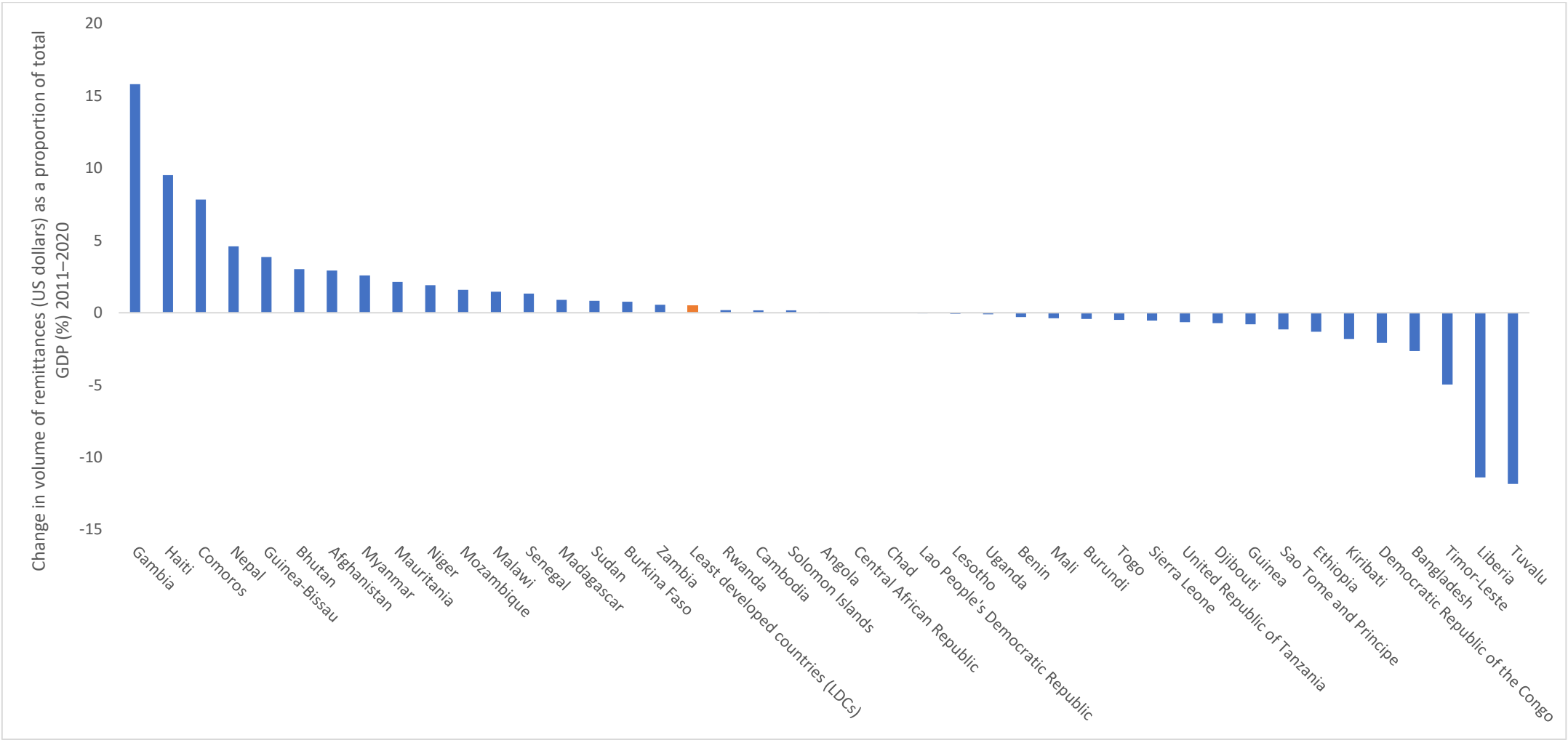

[11] Data unavailable or incomplete for Eritrea, Somalia, South Sudan, Yemen.

Annex 7: Change in foreign direct investment inflows, 2011–2020 (5)[12]

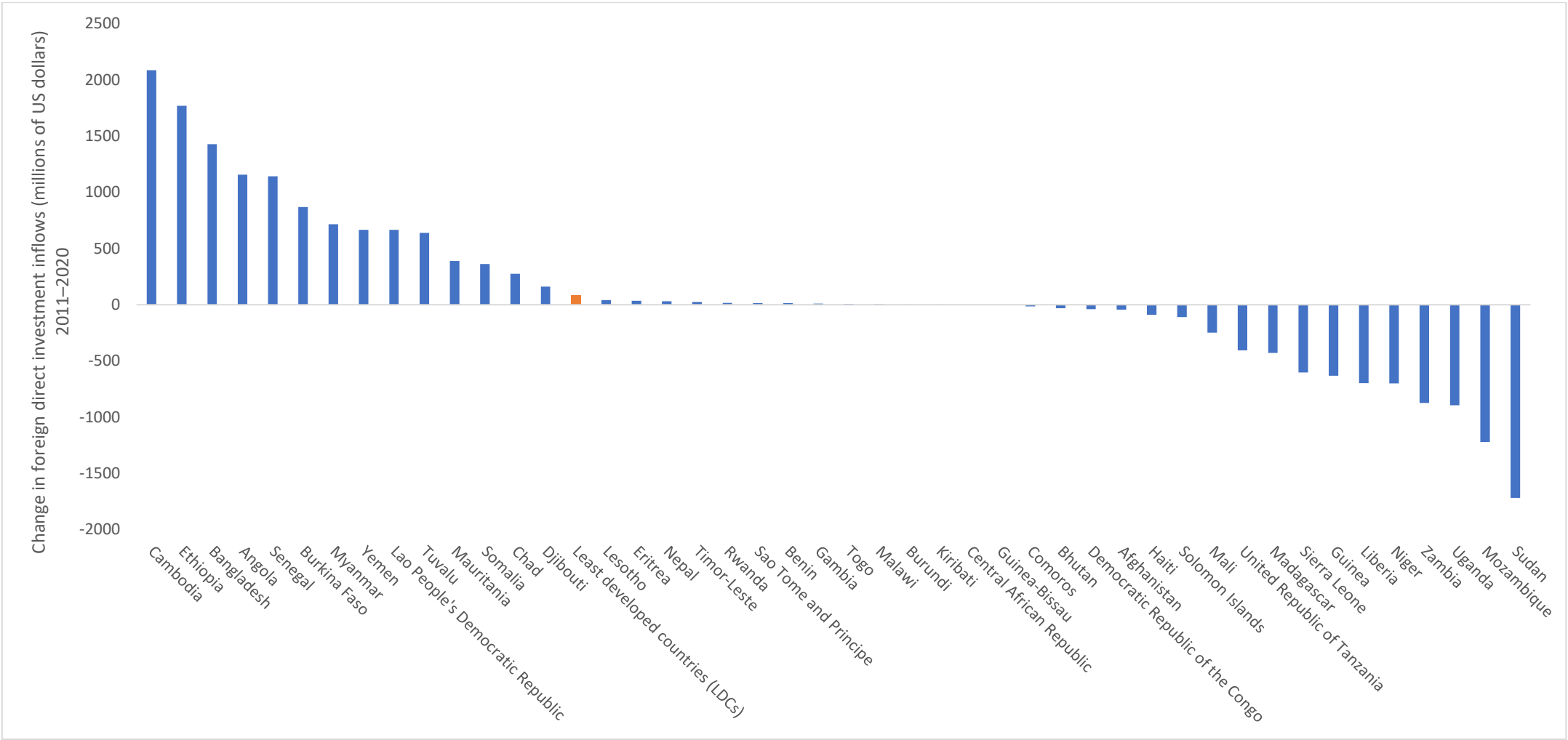

[12] Data unavailable or incomplete for Benin.

Annex 8: Change in governance indicators, 2011–2021 (8)

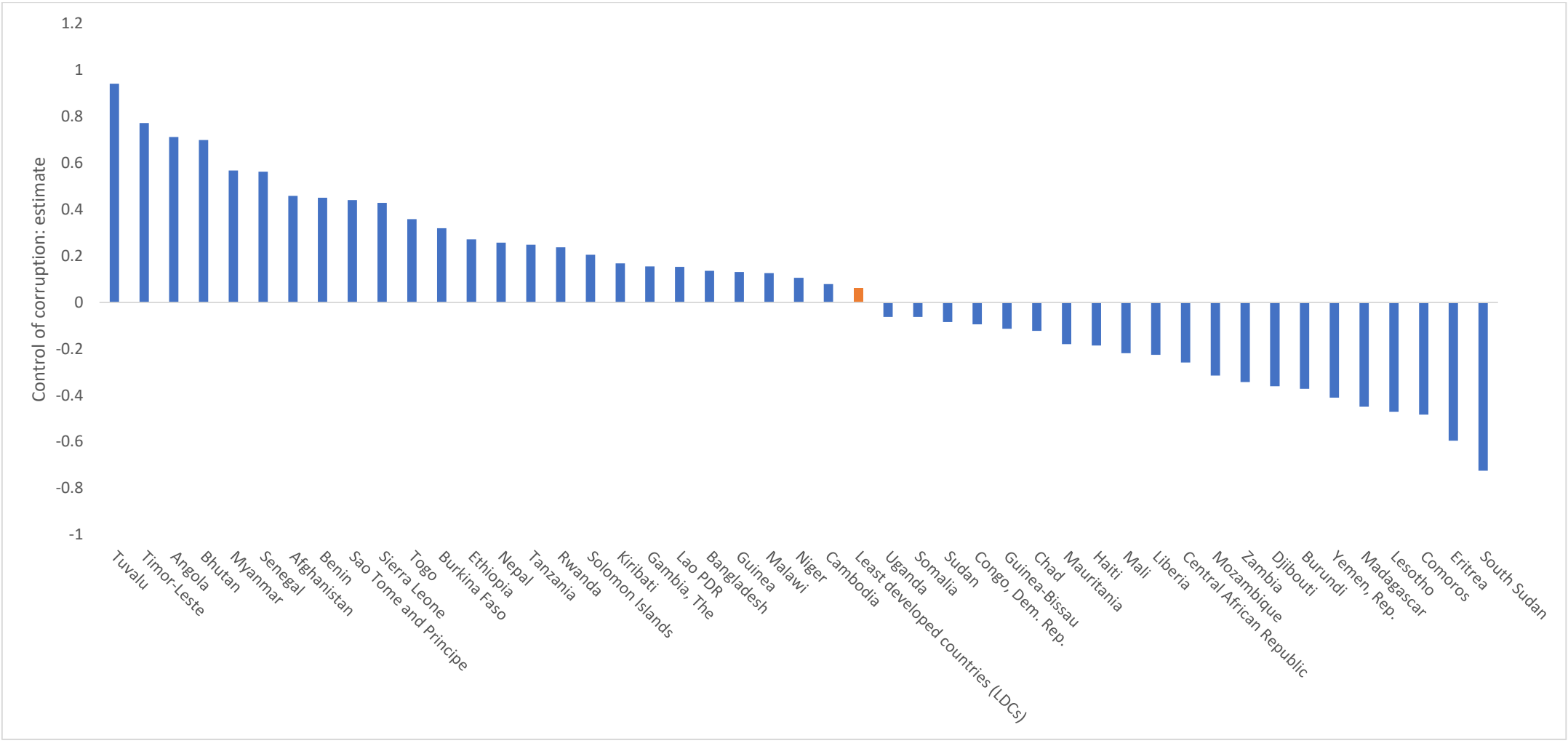

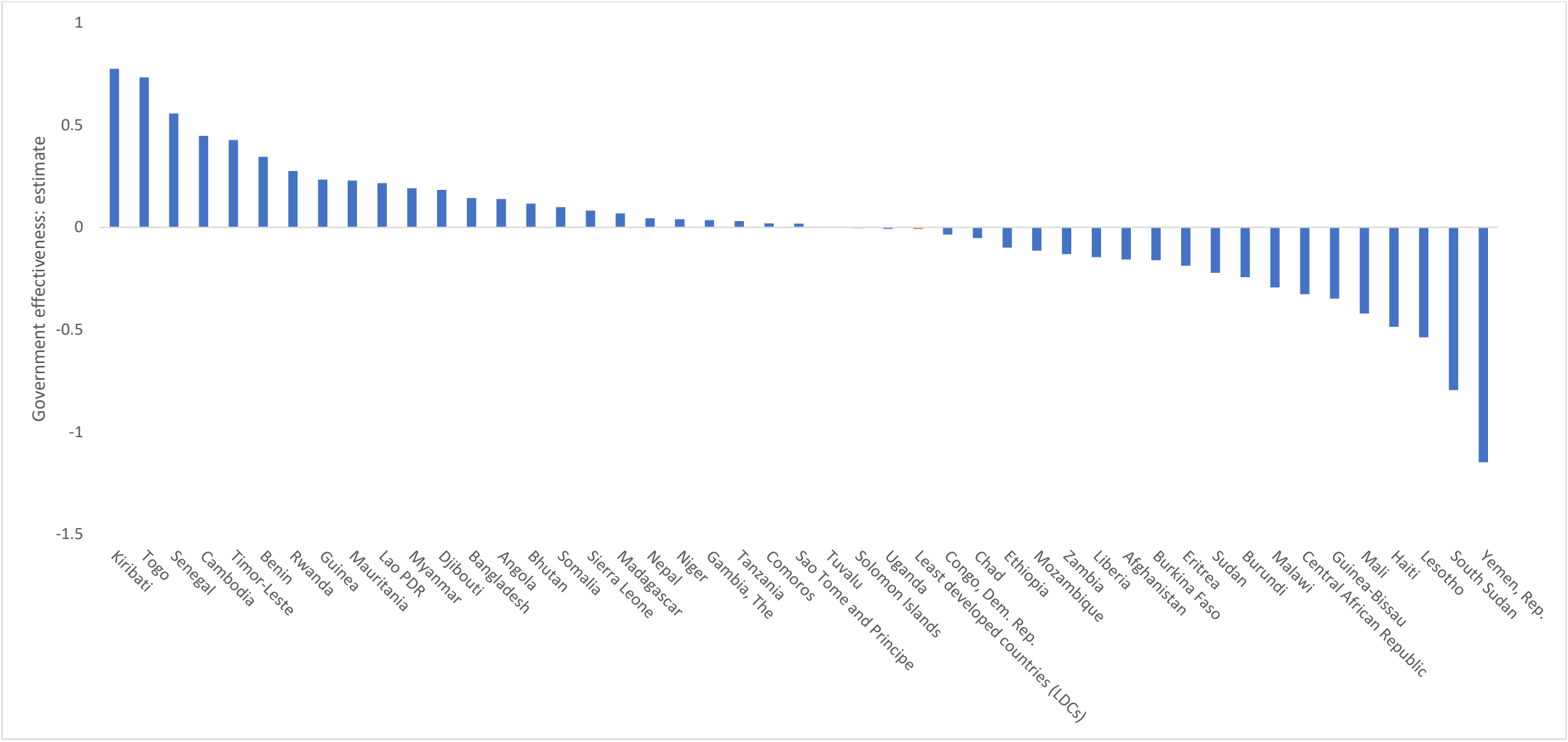
Government effectiveness: estimate
1
0.5
0
-0.5
-1
-1.5
Kiribati
Togo
Senegal
Cambodia
Timor-Leste
Benin
Rwanda
Guinea
Mauritania
Lao PDR
Myanmar
Djibouti
Bangladesh
Angola
Bhutan
Somalia
Sierra Leone
Madagascar
Nepal
Niger
Gambia, The
Tanzania
Comoros
Sao Tome and Principe
Tuvalu
Solomon Islands
Uganda
Least developed countries (LDCs)
Congo, Dem. Rep.
Chad
Ethiopia
Mozambique
Zambia
Liberia
Afghanistan
Burkina Faso
Eritrea
Sudan
Burundi
Malawi
Central African Republic
Guinea-Bissau
Mali
Haiti
Lesotho
South Sudan
Yemen, Rep.